الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

رقيق موسى

نقارة حمزة

تحت عنوان:

استراتيجية المؤسسات الناشئة في محاربة الفقر في الجزائر

دراسة تحليلية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. شريط عابد	**أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ.صافة محمد	**أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا و مقررا**
أ. ساعد محمد	**أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

** الإهداء **

إلى الذين قال رب العزة فيهما :(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا....)

أمي الحبيبة حفظها الله لنا ....

إلى من منحوني الثقة والإرادة في نفسي ....

إلى إخوتي وأخواتي ....

إلى أولادي ....

إلى كافة طلبة إقتصاديات العمل....

أهدي هذا العمل المتواضع....

موسى

الإهداء

إلى الذين قال رب العزة فيهما :(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا....)

أبي وأمي ....

إلى من منحوني الثقة والإرادة في نفسي ....

إلى من شجعوني على الدراسة....

إلى زوجتي الغالية وأولادي ....

إلى كافة طلبة إقتصاديات العمل....

أهدي هذا العمل المتواضع....

حمزة

** تشكرات **

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدونا من قريب

أو بعيد في إعداد هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ:

المشرف والمقرر (صافة محمد)

الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات ....

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء1 و الإهداء2	1
تشكرات	3
المقدمة العامة	4
تمهيد	8
الفصل الأول :الإطار النظري للمؤسسات الناشئة ودورها في محاربة الفقر	9
المبحث الأول:ماهية المؤسسات الناشئة	10
المطلب الأول:عموميات حول المؤسسات الناشئة	
الفرع الأول:المؤسسات الناشئة تعريفها وخصائصها	
الفرع الثاني:دورة حياة المؤسسات الناشئة ومعوقاتها	15
الفرع الثالث:خصائص تمويل المؤسسات الناشئة	
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة والهيئات المساعدة لها	16
الفرع الأول:مصادر تمويل المؤسسات الناشئة	
الفرع الثاني:علاقة حاضنات الأعمال بالمؤسسات الناشئة	18
المبحث الثاني: ظاهرة الفقر	25
المطلب الاول:مفاهيم الفقر (رؤية التحليلية).	
المطلب الثاني:مناهج ومقاييس الفقر	26
الفرع الاول:منهجية قياس الفقر	
الفرع الثاني:مقاييس الفقر	28
الفرع الثالث:اسباب معوقات قياس الفقر	29
المطلب الثالث : اسباب انتشار الفقر	30
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة تحليلية	37
المبحث الأول:المؤسسات الناشئة في الجزائر	38
المطلب الأول:المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري	
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وشروط بالجزائر	
الفرع الثاني:خصائص المؤسسات الناشئة في الجزائر	41
المطلب الثاني: طرق واليات تمويل ودعم المؤسسات المالية في الجزائر	44
الفرع الأول: طرق تمويل المؤسسات الناشئة	

الفرع الثاني: القرارات الحكومية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر	49
المبحث الثاني :ظاهرة الفقر بالجزائر	58
المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة وأهدافها في التقليل من ظاهرة الفقر في الجزائر	
الفرع الأول:ادوار وأهداف المؤسسات الناشئة	
الفرع الثاني: الآليات المساعدة للمؤسسات الناشئة في القضاء على الفقر في الجزائر	61
المطلب الثاني: تحديات وأفاق نجاح المؤسسات الناشئة في القضاء على الفقر في الجزائر	62
الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	
الفرع الثاني:أفاق ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر	64
خلاصة الفصل	67
خاتمة	68
قائمة المراجع	70

مقدمة

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، وتعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا للثروة وخلق مناصب شغل ونتيجة للتطورات التي شهدتها عولمة الاقتصاد خضعت هذه الأخيرة لاهتمام خاص من قبل السلطات العمومية، على تحقيق التنافسية على الصعيد الدولي و النمو للدول.

والجزائر كغيرها من الدول النامية في إطار سعيها لتحقيق التنمية وإدراكا للتحديات و الإشكاليات المرتبطة بإنشاء وتطوير الشركات الناشئة بذلت الحكومة الجزائرية الكثير من الجهد لتخفيف القيود الإدارية والمالية حول هذه الشركات سواء من ناحية التمويل أو من ناحية المرافقة و الدعم و خلق نظام بيئي متكامل يهدف الى تشجيع حاملي المشاريع الى تحويل أفكارهم الإبداعية الى مؤسسات ناشئة . بدعم الإبداع أو لابتكار بالمؤسسات الناشئة خاصة أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالفئة الشبابية الجامعية القادرة على الإبداع والريادة .وزيادة قدرتها التنافسية في ظل استراتجيات وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية،و باستحداث إطار قانوني مرن يتوافق مع التحديات الحديثة ويسمح باستثمار الأفكار والإبداعات المتميزة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة ومحفزة.

كما اعتبرت الجزائر المؤسسات الناشئة كإستراتجية ذات أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وكعنصر مهم في مكافحة الفقر وتقليل نسب البطالة وقصد معالجة الآثار السلبية المترتبة على أفراد المجتمع، انتشار الأمية، تدهور الوضع الصحي،غياب فرص العمل..... ،حيث أن هشاشة الاقتصاد الوطني كانت من أهم العوامل التي ساهمت في ظهور مشكلة الفقر و البطالة وما ا زد الأمر تفاقما هو سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني على الرغم من أن القطاع الخاص أصبح بإمكانه المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير مناصب الشغل وإحداث المشاريع التنموية التي توفر الخدمات الأساسية للفقراء، وأن مختلف السياسات التي اتخذتها الجزائر خلفت آثار إيجابية على تحسن مستوى التنمية وذلك بانخفاض معدل الفقر والبطالة مع زيادة نسب التمدرس وانخفاض الأمية وغيرها من المؤشرات بغض النظر عن نجاحها أو فشلها لأن النجاح أو الفشل أمر تتحكم فيه عوامل متعددة .

في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وظاهرة الفقر مرورا الى واقعها في الجزائر واعتبار المؤسسات الناشئة كآلية مساعدة في مكافحة الفقر في الجزائر ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعمها دون غض النظر عن التحديات التي تواجهها.

01- الإشكالية العامة للبحث:

من خلال ما سبق تتضح إشكالية بحثنا من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل للمؤسسات الناشئة أهمية ودور في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق لنا التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي أهم الخصائص التي تميز نشأة المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ما هي الآليات المساعدة في تطور ونجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

هل المؤسسات الناشئة قادرة على التخفيف أو التقليل من نسبة الفقر في الجزائر؟

02- فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- من مميزات المؤسسات الناشئة في الجزائر هو وجود الفئة الشبانية بنسبة كبيرة في الجزائر وهي الطاغية على نسبة السكان .

ومن مميزات المؤسسات الناشئة أنها موجهة للشباب الفئات الجامعية المبدعة.

- الاستراتجيات والسياسات الحكومية الداعمة لتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- للمؤسسات الناشئة أهمية بالغة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

03- منهجية البحث:

لقد استعملنا المنهجية التي تتطلب فصلين أحدهما نظري والأخر تطبيقي.

04- أهمية البحث:

تتمثل هذه الدراسة في الإحاطة بأهمية الشركات الناشئة كونها موضوع الساعة، خاصة وان مفهومها مقترن بالابتكار والقدرة على خلق القيمة، وفي ظل بحث الدولة الجزائرية عن بدائل لاقتصادها القائم على العوائد البترولية التي تعرف تذبذبا مستمرا في أسعار موادها من جهة ،وسعيا منها لتطوير الاقتصاد الوطني ورفع وتيرة التنمية ومعالجة أهم الأسباب المتسببة في انتشار وتوسع ظاهرة الفقر في المجتمع ومكافحتها.

قامت الحكومة بإصدار جملة من السياسات والاستراتجيات المساهمة في تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

05 صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا للمذكرة، واجهنا بعض الصعوبات، ولعل أهمها هو النقص الفادح في المراجع وندرتها وخاصة الكتب المرتبطة بموضوع البحث وهذا لحداثته.

قد احتوت الدراسة على فصلين وهما:

الفصل الأول : قد عالج الإطار النظري للمؤسسات الناشئة، وذلك من خلال التطرق لمفهومها والخصائص التي تميزها عن بقية أنواع المؤسسات، كما تم التطرق لمراحل نمو المؤسسات الناشئة من الانطلاق إلى غاية النمو والصعود .

التطرق لظاهرة الفقر واهم المفاهيم المرتبطة به والأسباب المساعدة في انتشاره .

الفصل الثاني : وهو الجزء التطبيقي وعالج دراسة حالة الجزائر، بدايةً تعريف المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري ، وسرد التحديات التي تواجهها وطرق استراتجيات دعمها في الجزائر .واهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر . كما تم التطرق لقرارات الحكومة لدعم المؤسسات الناشئة، النموذج الاقتصادي لمساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية.

تضمن الفصل إشارة إلى نسبة تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ودور المؤسسات الناشئة في المساهمة في التقليل منه باعتبارها من السياسات التي اتخذها الحكومة الجزائرية في تحقيق التنمية والرفع من مستوى العمالة والقضاء على ظاهرة البطالة.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي تواجه شعوب البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوما بسبب وصول أنماط التنمية إلى افقها المسدود ، وقد زادت حدتها في السنوات الأخيرة وهذا نظرا لظهور التفاوت الكبير في الدخل بين أفراد المجتمع الواحد أو بين دول في المجتمع العالمي و اللامساواة والفوارق الاجتماعية وانتشار البطالة بشكل رهيب مما زاد من تدهور ظروف الحياة.

للقضاء على هذه الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع استدعى البحث العلمي النظر في الاساب المساهمة في استفحال الظاهرة ووضع الآليات الكفيلة للقضاء عليه ، ومن أهم هذه الآليات إفراز نوع جديد في مجال الأعمال هو قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية ، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له ولنموه وتطوره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم التي أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا ومهما اقتصاديا أو من الناحية الاجتماعية في التقليص من حدة الفقر لهذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر ومحاربته.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو والتخطيط المستقبلي، وقد أصبح الاهتمام بها في كل دول العالم يأخذ حيزا أكبر، لذلك تعددت واختلفت المفاهيم والأهمية ومن الصعب تحديد مفهوم واحد وشامل، ودلك باختلاف المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر.

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الناشئة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العديد من التعاريف الخاصة بالمؤسسات الناشئة إضافة إلى أهم الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى والأدوار المنوط بها .

الفرع الأول: المؤسسات الناشئة تعريفها وخصائصها.

توجد عدة تعاريف للمؤسسات الناشئة من بينها :

1. تعريف المؤسسات الناشئة:

– تعرف المؤسسة الناشئة "**Start–up**"اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدا حديثا وكلمة "**start–up**" تتكون من جزأين "**Start** "وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "**up**" وهو ما يشير لفكرة النمو القومي وبدا استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر **(capital–risque)**ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك .

– يعرفها القاموس الفرنسي "**la rousse**" عل أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة"[1].

– عرف رائد الأعمال الشهير **سليف بلانك** المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو مريح بشكل متكرر ويمكن قياسه ،حيث تختبر النماذج الاقتصادية المختلفة وتكتشف بنيتها وتتكيف معها تدريجيا أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري .

– بينما عرفها " **Paul Graham** " في مقاله المشهور حول النمو " **growth**" على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة وكونها تأسست حديثا ليجعل منها شركة ناشئة **(startup compagny)** في حد ذاتها.

كما انه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا وان تمول من قبل مخاطر أو مغامر،أو أن يكون لها نوع من الخطط الخارجية الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو[2].

---

[1] – بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start–up دراسة حالة الجزائر** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع ، العدد 2،جامعة 20اوت1955، سكيكدة ، الجزائر، 2018 ،ص420.

[2] – جغدالي نجاة، المؤسسة الناشئة **Start–up في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية–دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020، ص 27.

– عرفها **Eric Reis** " بأنها مؤسسة إنسانية /بشرية تهدف إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل عدم اليقين "[1]

– عرفها **Tisserand-Barthole** هي مؤسسة شابة ومبتكرة بدأت في الظهور، كما أنها غالبا ما تملك قوى عاملة صغيرة العدد[2].

– عرفها **Ripsas Hentschel** " بأنها مؤسسة ذات تاريخ لا يزيد عن 10 سنوات "[3].

– وهناك من عرفها على أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في السوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة [4] .

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تسعى إلى تسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير،وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

2. خصائص المؤسسات الناشئة :

تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص نذكر منها[5]:

– شركات شابة هدفها البقاء على قيد الحياة بالإضافة إلى النمو السريع.

– النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير.

– الاعتماد على التكنولوجيا المعلومات بشكل كبير.

– تحتاج إلى رأس المال الصغير للتأسيس مردود عالي.

– تمتاز بنمو سريع ومفاجئ وبمزايا مفاجئة .

وهناك من يصنف خصائص المؤسسات على نحو التالي [6]:

مؤسسات حديثة العهد:

---

[1]Mohamed, Chouam Bouchama, Kourbali Baghdad, Etat des incubateurs en Algérie Cas de L'incubateur de L'INTTIC d'Oran, Revue algérienne d'économie et gestion, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université d'Oran 2 Mohamed BenAhmed, 2016, Volume 9, Numéro 1.

[2]– Guessous, Ayoub, L'impact du crowdfunding sur le financement des startups, Mémoire En vue de l'obtention du titre de Master en Gestion internationale des PME, Université Trois-Rivières du Québec, canada, 2019.

[3] A startup is: "a venture carried out to produce new products and services in condi-tions of high uncertainty about a history not longer than 10 years", Agata Gemzik-Salwach, Paweł Perz, Startups financing in Poland, Humanities and Social Sciences, University of Information Technology and Management in Rzeszow, N 3 volume: 1014,Pologne,2019. –

[4] – بخيتي علي ، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 12، العدد 4، المركز الجامعي تيبازة 2020، ص536.

[5] – ليث عبد اله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2019، ص128.

[6] – بسويح منى، واخرون، **واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020، ص405.

ويكون أمامها خيارات إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة.

- **سرعة النمو:**

من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة "**start-up** " هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل ،حيث أن المؤسسة الناشئة تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة وهذا يعني أنها لا تقتصر بالضرورة على أرباح اقل لأنها صغيرة بل على العكس ،هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا مؤسسات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب .

- **الاعتماد على التكنولوجيا:**

تتميز المؤسسات الناشئة " **start-up** " بأنها مؤسسة تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية حيث تعتمد المؤسسات الناشئة " **start-up** "على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال منصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- **استنتاج نموذج مستدام :**

كل مؤسسة ناشئة قابلة للاستنتاج غالبا إذا تمثل " **Aubnb**"و" **uber**" المثال الأفضل لديمومة استنساخ نموذج عمل ذباري في بيئات مغايرة وعلى نطاق أوسع يديره فريق مختلف مع الحفاظ التام على نفس معدلات الربحية ،قد يتطلب الأمر تعديلات طفيفة وأحيانا ضرورية لتكيف نموذج على محلية السياق لكن المنطلق ذاته فان كانت شركتك تلبي احتياجات محددة بدقة أو يقدم خدمة موجهة للتسويق على نطاق معين .فمن الصعب تسمية شركتك بمؤسسة الناشئة .

الفرع الثاني:دورة حياة المؤسسات الناشئة ومعوقاتها.

1. دورة حياة المؤسسات الناشئة :

إن ما يميز المؤسسات الناشئة " **start-up** " هو النمو المستمر إلا أن الواقع هو غير ذلك فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة[1].

1-1:مرحلة قبل الانطلاق :

هي مرحلة البحث والتطوير حيث يملك المقاول فكرة المشروع الأولية ويقوم بدراستها وبلورتها حتى يتحقق من كونها فرصة عمل حقيقية عادة في هذه المرحلة تنتقل الفكرة من نتائج بحث علمي إلى مشروع مقاولاتي في هذه المرحلة يعتمد المقاول على موارده الذاتية أو بعض المساعدات والإعانات كالمنح الدراسية وتمويل الحاضنات .

[1] – قادري سيد احمد، موالي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة-دراسة حالة مشتلة ادرار-** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2020-2021، ص 13.

1-2: مرحلة الانطلاق:

و التي تعتبر مرحلة حاسمة لارتفاع مخاطر الفشل حيث سيتم لأول مرة التعريف بالمنتج ودخوله إلى السوق ولهذا يعتمد المقاول في هذه المرحلة على دعم محيطه القريب وملاك الأعمال الذي يقبلون بالمخاطرة في هذه المرحلة المبكرة.

1-3:مرحلة الإقلاع:

النمو الذي يسمح للشركة بتوسيع نشاطاتها ولهذا تحتاج إلى الدعم رأس مال المخاطرة لتمويل هذا النمو وفي نفس الوقت ستبدأ بمواجهة منافسة متزايدة قد تدفعها إلى دخول المرحلة التالية.

1-4:مرحلة الانزلاق التدريجي والتسلق:

والتي تعرف بمرحلة الانزلاق في الوادي بسبب تراجع مكانة المنتج وانخفاض نمو الشركة (وادي الحزن) مما قد يحتم خروج المنتج من السوق في حالة عدم تدارك هذه الوضعية.

1-5:مرحلة النمو والصعود:

و هي مرحلة الصعود الجديد أو التسلق المنحدر للخروج من المرحلة السابقة بفضل تبني ابتكار جديد يسمح بتحسين المنتج أو طرق إنتاجه ووسائل إنتاجه طرق توزيعه وإعادة تسويقه من جديد يتم إنجاح هذه المرحلة عادة بفضل دعم شركات رأس مال المخاطرة أيضا.

1-6:المرحلة السادسة:

و هي مرحلة إعادة بعث الشركة الناشئة بفضل نجاح المرحلة السابقة تستطيع الشركة أن تحقق نموا مستمرا من جديد بفضل الاعتماد على اقتصاديات الحجم وتخفيض التكاليف وهذا مادام الابتكار الجديد لم يتم تقليده أو تعويضه بعد من طرف الشركات المنافسة.

و يمكن إبراز ذلك من خلال مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل " **Paul Graham** ":

المخطط رقم 01 :دورة حياة المؤسسات الناشئة

Paul Graham, startup happiness curve, http://t.co/P1FDc1MCUB"<==Good graphic

تاريخ الاطلاع:2013/04/13.

الفرع الثاني:خصائص تمويل المؤسسات الناشئة:

تكتنف عملية تمويل المؤسسات الناشئة العديد من الخصائص التي يمكن أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة والقائمين على مؤسسات الناشئة من جهة أخرى وتتمثل أهم خصائص عملية تمويل المؤسسات الناشئة فيما يلي[1]:

- **ندرة رأس المال:**

وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية وذلك أن اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة.

- **الاحتياج الدائم للتمويل :**

تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف مؤسسات التمويل .

- **القدرة على الاستمرارية في تمويل المؤسسات :**

هناك اتفاق عام أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى اكبر عدد ممكن من الفئة المستهدفة تتميز أيضا بقابليتها على الاستمرار ماليا .

- **افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة :**

يعتبر عنصر الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل المؤسسات التمويل مع عملائها ويمثل الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة .

- **افتقار المؤسسات الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية :**

يعتبر عامل الخبرة والدراية بأساسيات المعاملات المصرفية احد العناصر المميزة للمؤسسات الكبيرة والتي تسهل التعامل مع البنوك وتفتقد غالبية المؤسسات الناشئة لهذا العنصر نظرا لتلي إمكانية القائمين عليها مع عدم قدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

- **ارتفاع تكلفة التمويل:**

تلجا المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية وعلى الرغم من تقديم الدول لخطوط ائتمان ميسرة للمؤسسات الناشئة إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسات

[1]- مصطفى بورنان، علي صولي، **الاستراتجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد01، 2020، ص123.

حيث تقتصر في العادة غلى تمويل الأصول الثابتة الأمر الذي يجعل المشروع يلجا إلى الاقتراض بأسعار العائد العادية والتي تحددها البنوك في ضوء تكلفة تدبير الأموال وهامش الربح المطلوب والمخاطرة المحتملة .

- **ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة :**

تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الصغير للحصول على التمويل أثناء التشغيل أو التوسيع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد للاستمرار العميلة الإنتاجية وخاصة وان البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية .

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة والهيئات المساعدة لها.

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة و أمام تباين هذه المصادر مابين قديم الفته الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد (الموارد الداخلية القروض.....الخ)وبين ما هو حديث أفرزته حاجات العصر ومقتضياته (التمويل التاجيري ،رأس مال المخاطر.....الخ) يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة وذلك من خلال ما يلي[1]:

الفرع الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.

أولا . مصادر التقليدية للتمويل .

بإمكان المؤسسات الناشئة اللجوء إلى آليات التمويل التقليدية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية على غرار البنوك والمؤسسات المالية كشريك مالي هام بالرغم من أن هذه الأخيرة تضع شروط جد قاسية للاستفادة من تمويلها باعث أن هناك تخوف من المؤسسات الناشئة نظرا لارتفاع نسبة المخاطرة فالبنوك والمؤسسات المالية هي الحلقة الهامة لتمرير رؤوس الأموال وهذا ما يفسر تخصيص بعض البنوك لنشاطها لفائدة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] .

1. التمويل الذاتي للمؤسسة :

يعتبر التمويل الذاتي عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي أحدثتها المؤسسة لنفسها وأعيد توظيفها قصد زيادة طاقتها الإنتاجية أو مواجهة العجز المالي التي وقعت فيه المؤسسة قد يكون هذا المصدر من الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسات أو ناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة .

2. التمويل بواسطة قروض البنكية :

تعاني أغلبية المؤسسات الاقتصادية من شكل التمويل وان اختلفت أسبابه بحيث يعتبر التمويل الذاتي كأول حل للقضاء على النقص الملاحظ في الوسائل الدفع والوفاء باحتياجات الاستثمار الجديدة وهي القروض المصرفية والتي هي انتقال مبالغ مالية من البنوك إلى المؤسسة الاقتصادية مع تعهد بإرجاعها في تواريخ محددة ودفع

[1] – – مصطفى بورنان، علي صولي،مرجع سابق ص 137.

[2] – فتيحة نعار، **تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، المجلد16، العدد03 خاص، 20121، ص26.

مقابلها فوائد دورية وبما إن القروض البنكية موجهة لتمويل نشاط المؤسسات فهي تأخذ عدة أنواع تختلى حسب المدة اللازمة لاسترجاعها وكذلك حسب الغرض منها فنجد القروض قصيرة ،متوسطة وطويلة الأجل[1] .

ثانيا . المصادر الحديثة للتمويل :

يعتبر كل من التمويل التاجيري ونظام حاضنات الأعمال من أهم بدائل التمويل المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي على النحو التالي :

1. التمويل التاجيري :

وهو اتفاق بين طرفين يخول احدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الأخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده الأقسام التأجير للمؤجر ويمكن القول انه يعتبر وسيلة مكملة وفعالة لمصادر التمويل التقليدية لمواجهة النقص في رؤوس الأموال فهي جد ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تمكنها من تلبية احتياجاتها لعدم توفرها على الموارد المالية الكافية للحصول على بعض الأصول الثابتة لغلائها إذا كانت التكنولوجيا متطورة وهو نوعان:

-التأجير التمويلي :

يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفع بشكل دوري وهذا العقد غير قابل لإلغاء عكس التأجير التشغيلي ،والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشراءه.

- التأجير التشغيلي :

وفيه يتم تأجير الأصل لمدة تقل عن مدة حياة الأصل يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل ويكون مسئولا عن الأعطال التي تحدث له أو عن إجراء تصليحات فيه، حيث انه على المؤجر العمل على أن يضل هذا الأصل صالحا للاستخدام ،وبالتالي تكون العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر لتشغيله والانتفاع به.

2- حاضنات الأعمال :

وتشكل حاضنات الأعمال أداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة كونها لا تكتفي بتوفير الدعم المالي فقط بل توفر بالإضافة إلى ذلك دعما في مختلف النواحي التي غالبا ما تشكل عائقا وتتسبب في زوال المؤسسة الناشئة.

[1] – دندن جمال الدين، **المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة**، برنامج الملتقى الوطني الإفتراضي،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 10مارس 2022، ص89.

المطلب الثالث:علاقة حاضنات الأعمال بالمؤسسات الناشئة.

تعتبر حاضنات الأعمال احد الأدوات المستخدمة في ترقية وخلق شركات مقاولتيه ناجحة مثل المؤسسات الناشئة.

أولا: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال .

1- لمحة تاريخية حول حاضنات الأعمال.

تعود فكرة ظهور وتطور حاضنات الأعمال (BUSINESS INCUBATION) إلى خمسينيات القرن الماضي حيث ظهرت أول حاضنة أعمال سنة 1956 بمؤسسة Triausshe Park بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد [1].

كما يرى البعض أن أول حاضنة تأسست سنة 1959 في بتا فيا batavia في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية كمبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في تأسيس وتطوير الشبكات ، المهارات الإدارية ، وتسويق المنتجات والخدمات ذات الطابع ابتكاري وإبداعي ، ولكن لغاية السبعينات الفكرة كانت فريدة من نوعها وهدفها كان فقط دعم المشروعات الناشئة start-up التي تحتاج للتوجيه ورأس مال مغامر كما ذكر سابقا لتجسيد أفكارها على ارض الواقع.

2- تعريف حاضنات الأعمال.

- مصطلح حاضنة أعمال مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية nurturing الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية ويتم إدارة حاضنات من قبل مختصين صناعيين من المنظمات الحكومية والخاصة وأحيانا من قبل الجامعات أيضا تقوم بوضع مخططات حضانة أعمال[2].

- تعرف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسات قائمة بذاتها لديها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة [3].

- تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال.

حاضنات الأعمال هي هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس كما تقم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.[1]

---

[1] - زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 67.

[2] -بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start-up دراسة حالة الجزائر** مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة 20اوت1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد02، 2018، ص419.

[3] -حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003، ص 168.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن حاضنات الأعمال هي مكان محدد يقوم باحتضان المؤسسات حديثة النشأة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار وتقوم بتوفير جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها هذه المؤسسات من خدمات إدارية وتمويلية والحرص على المتابعة والمرافقة .

ثانيا: دور وأهداف حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم الشركات الناشئة.

تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشات الأعمال ودعم المقاولون الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئةstart-up وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع فيما يلي:

1- **دور خدمات حاضنات الأعمال.**

- **خدمات السكريتاريا:** وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكرتاريا المشتركة من استقبال، وتنظيم مختلف، المراسلات عبر الهاتف، الفاكس،وال أيميل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات....الخ.
- **بني تحتية/تسهيلات وخدمات أساسية:** تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل بشروط مرنة وبأسعار معقولة وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشاة الحاضنة للمشاركة في الموقع ولذلك تتلقى المساعدة والاستشارات الكترونيا وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة ولكن ليس أولائك الذين لازالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.
- **خدمات الأعمال** : إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية، والقانونية التي تواجه المشروع
- **تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين:** ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مربحة، وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية و رأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.
- **الربط بالأفراد والربط الشبكي:** وتهدف حاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية، وفي بعض الأحيان تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة(تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات).
- **التعليم ووسيلة للوصول إلى المعرفة:** تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي،والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق، حاضنات الأعمال تعمل على ملئ الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على

---

[1]- ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الوطني حول استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 افريل 2012، ص 10.

درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين .

- **بناء علامة تجارية:** كما تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدلات النجاح، وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء علامة التجارية الخاصة بها[1].

مخطط برنامج حاضنات الاعمال

المصدر: بوالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره ، ص 423.

[1]– بوالشعور شريفة، **مرجع سبق** ذكره، ص 424.

2- أهداف حاضنات الأعمال.

تهدف هيئة حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات- الأماكن- الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس التي قد تدوم السنة أو السنتين، التسويق ونشر المنتجات لهذه المؤسسات[1].

كما تقوم بعمليات تتمثل فيما يلي:

- التسويق ونشر المنتجات لهذه المؤسسات.
- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مؤسسات جديدة أو المساعدة في توسعة المؤسسات القائمة.
- خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة .
- مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها .
- زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة .
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا[2].
- تطوير الأسواق وتزويدها بمنتجات جديدة.
- مساعدة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم الخاصة
- تقليص الخطر وأسباب الفشل للمؤسسات الناشئة [3].

أنواع حاضنات الأعمال:

هناك العديد من التصنيفات لأنواع حاضنات الأعمال وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي:

أ -الحاضنات الإقليمية :

تخدم هذه الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقلية معينة [4].

---

[1] - بلعيد ومقلاتي، ديسمبر 2016، ص ص، 320-321.

[2] - بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMبسكرة)، الملتقى الوطني حول استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19- افريل 2012، ص 06.

[3] -احمد طرطار، سارة حليمي، **حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولتية-التكوين والفرص- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7-8 افريل 2010، ص 05.

[4] -عبيدات عبد الكريم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ،البليدة، 2006 ، ص101.

ب –الحاضنات الدولية :

وتروج لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج [1].

ج –الحاضنات الصناعية :

تقام داخل منطقة صناعية حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحضانة مع التركيز على المعرفة والدعم التقني من المصانع الكبيرة.

د –حاضنات القطاع المحدد :

تخدم قطاع أو نشاط مثل البرمجة أو الصناعات الهندسية وتدار بواسطة خبراء مختصين.

هـ –حاضنة التقنية :

تخص حاضنات الأعمال التقنية بدعم المؤسسات الصغيرة ذات التكنولوجيا العالية دعم خاص فني– استشارات من متخصصين– الاستعانة ببعض الآلات شديدة التعقيد وعالية الثمن.)

و –الحاضنة البحثية :

عادة ما تكون داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة للاستفادة من الورش و المعامل المتوافرة بالجامعة.

ز –حاضنة الإنترنت :

تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية و إنتاجية وخدمية متنوعة[2].

العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة: يتأثر بقاء المؤسسة الناشئة ونجاحها أو فشلها بعدة عوامل نذكرها:

1– تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء المؤسسة الناشئة:

تصنف عوامل شخصية المقاول في العادة إلى ثلاث مجموعات هي رأسماله البشري العام – دوافع المقاول – خبرته المهنية.

1–1 تأثير جنس المقاول على البقاء :

[1] –نبيل **جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2007 **ص ص 117–118.**

[2] – بركان دليلة ،حايف سي حايف شيراز،**مرجع سبق ذكره**، ص7.

ربطت العديد من الدراسات بين متغير الجنس وبقاء المؤسسات الناشئة وحسب الباحثين فانه ستتاح للنساء فرص اقل للتجارب ذات الصلة وشبكات دعم اقل وصعوبة اكبر في تجميع الموارد وهذا يزيد من احتمال تعثرها ومن جهة أخرى تشير مجموعة من الباحثين إلى إن المؤسسات الناشئة لا تفشل أكثر من غيرها فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة.

1-2 تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء:

يساهم مستوى التعليم بشكل ايجابي في أداء المؤسسة حيث يفترض أن التعليم يرتبط بالمعرفة والمهارات وقدرة حل المشكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس التي تمكن المقاول من مواجهة المشاكل، كما أن هناك اختلاف في نسبة الوفيات، حسب خصائص المقاولين فمثلا في حالة كون المنشئ هو خريج جامعة فان عدد المؤسسات التي تتمكن من البقاء لأكثر من ثلاث سنوات يرتفع إلى النصف، كلما كان مستوى التعليمي أعلى كلما زادت فرصة نجاح المؤسسة .

1-3 تأثير وضع المقاول قبل الإنشاء على البقاء :

الأفراد الذين كان اختيارهم لإنشاء المؤسسات طواعية وعن عمد يفترض أن فرص نجاحهم وبقاء أعمالهم أعلى في المقابل أولائك الذين اجبروا على بدء مشاريعهم الخاصة لأنهم يفتقرون إلى العمل وكسب لقمة العيش لهم إرادة ضعيفة وبالتالي فرص بقاء ونجاح أعمالهم اقل

1-4 تأثير وجود محيط المقاول على البقاء :

إن الانتماء إلى عائلة فيها والدين مقاولين، يوفر لهم بيئة تعليمية تعطي دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة المؤسسة، يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا بالتحديات التي سيتعرضون لها ويكونون أكثر استعدادا واقل إحباطا عند ظهور هذه المشكلات، لذا فوجود حاشية مقاولة يمثل رصيد لاستدامة المؤسسة فيما بعد كما يمكن للشبكات الاجتماعية والشخصية (العائلة) تسهيل الوصول إلى أنواع مختلفة من المعرفة (تقنية مقاولتية متخصصة) وبالتالي تساهم في نجاح المؤسسة الناشئة [1].

1-5 تأثير الدوافع المقاولتية على البقاء :

يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين،فتترجم هذه الرغبة إلى دافع لإنشاء مؤسسة وهو واحد من أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها وان الدوافع وسلوكيات اليوم ستؤثر على مستقبل المؤسسة.

[1] - حلاق محمد بدر الدين، **القرض الايجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021-2022، ص ص15-16.

و الذين ينجحون في أعمالهم هم أولائك الذين يؤمنون بها بشكل اكبر كما تؤكد الدراسات أهمية الحوافز النفسية والاجتماعية للمقاولين الجدد كالرغبة في الاستقلالية والرغبة في إدارة مؤسسته الخاصة، فزيادة الدوافع المقاولتية لديهم تزيد من احتمال بقاء مؤسساتهم [1].

2- تأثير خصائص المؤسسة الناشئة على بقاءها[2].

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الناشئة هي تفسير آخر لنجاحها أو فشلها حيث تتفق معظم الأبحاث على أن حجم المؤسسة المنشأة حديثا ومواردها المالية من العوامل الرئيسية المحددة لنجاحها.

2-1 تأثير تشابه النشاط على البقاء:

إطلاق المقاولين لمؤسسات ذات صلة وثيقة بنشاطهم في السابق حيث قد اكتسبوا ذخيرة من المهارات ذات الصلة والمناسبة، تمكنهم من تكوين علاقات مع الموردين والموزعين والعملاء، ما يعزز قدرتهم على الحصول على الائتمان وتطوير المبيعات وتحقيق أشكال أخرى من التعاون،كذلك تتيح لهم الوصول إلى شبكات المعلومات، تحديد نقاط الضعف، ودرجة أعلى من التطور الإداري تساعده مستقبلا في مؤسسته الناشئة .كما تساهم الخبرة المهنية في نجاح المؤسسات الناشئة خاصةٌ عندما يكون هناك تشابه بين المؤسسة الجديدة والمؤسسة التي عمل فيها المقاول سابقًا.

2-2 تأثير حجم رأس المال عند الانطلاق على البقاء :

حجم رأس المال والتمويل الكافي في السنوات الثلاث الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الأحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير بشكل إيجابي على بقاء المؤسسة، وكلما زادت الوسائل والمعدات لدى المؤسسة عند انطلاق نشاطها فإن هذا يزيد فرص بقائها، لأن تخصيص أكبر لرأس المال يسمح باستراتجيات أكثر طموحًا.

2-3 تأثير الموقع الجغرافي على البقاء :

إن متغيرات الموقع في الريف أو المدينة وعدد المنافسين فيها لها أهمية بالنسبة لبقاء المؤسسة ونجاحها، إن تنوع الموارد وتشتتها وتوافرها هي من تحدد الفوائد المرتبطة بطبيعة الموقع الجغرافي للمؤسسة الناشئة، وبسبب ندرة الموارد يُفترض أن خطر وفيات المؤسسات الناشئة أعلى في المناطق الريفية من الحضرية.

2-4 تأثير الدعم العمومي على البقاء :

تختلف نتائج تقدير فعالية البرامج الحكومية لمساعدة المؤسسات الناشئة من دراسة إلى أخرى، حيث قارن الباحثون احتمالات الفشل للمؤسسات التي تتلقى المساعدات فتوصلوا إلى استنتاج أن احتمال فشل المؤسسات التي تتلقى المساعدة يتزايد بمرور الوقت في حين ينخفض لدى المؤسسات الأخرى، وبهذا فإن الدعم العمومي لم

---

[1] - علاء الدين بوضياف، زبير محمد، **دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2010 ، ص ص 376- 387.

[2]- أحمد رمزي سياغ ، ياسين تليلي، **دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر**،دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، المجلد 20 ، العدد 1، الجزائر 2020،، ص ص780 -781.

يعد يساهم في إطالة عمر المؤسسات الناشئة وزيادة نموها بل أكثر من هذا فإن له تأثير سلبي أحيانا حيث يفترض أن المساعدات تسمح للمؤسسات التي لديها إمكانات نمو منخفض منخفضة بالبقاء على قيد الحياة بينما تضطر المؤسسات غير المستفيدة من هذا الدعم إلى وقف نشاطها.

3- تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة الناشئة :

من المفترض أن يؤدي التحضير الجيد لإنشاء المؤسسة إلى زيادة فرص نجاحها وذلك من خلال[1]:

3-1- تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء :

يؤكد العديد من الباحثين على أهمية التدريب المقاولاتي لإنجاح المؤسسة الناشئة، هذا التدريب سيكون كمحاكاة للإنشاء الحقيقي فأولئك الذين يخضعون للتدريب المقاولاتي يوفر هذا التدريب لهم إطار يمكن من خلاله إعلامهم بالمزايا المالية والضريبية المختلفة التي يحق لهم الحصول عليها.

3-2 تأثير مخطط الأعمال على البقاء :

يعد التحضير للإنشاء شرطًا أساسيًا لتجسيد المشروع حيث من المفترض أن يزيد من فرص النجاح، كذلك تساعد خطة العمل المقاولين في المستقبل على اتخاذ القرارات الصحيحة وتقليل احتمالية إفلاس المؤسسة، كما أن للتخطيط تأثير إيجابي على أداء المؤسسة وعلى تجنب الاضطرابات المحتملة.

3-3 تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء :

تتدخل هياكل الم ا رفقة كآليات تحفيز تسمح بتطوير المهارات الإدارية للمقاول واستقبال وتوجيه المقاولين وتقديم المعلومات الدعم، المشورة، التدريب والتمويل .فالمؤسسات التي تستفيد من مرافقة وتمويل أكبر هي الأكثر نجاحا.

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر.

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية و سياسية وفنية (تقنية) تنمو باضطراد وضمن سياقات اقتصادية تاريخية وأبعاد زمنية في ذات الوقت وهي كغيرها من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة جامعة ومانعة .

المطلب الأول: مفاهيم الفقر (رؤية التحليلية).

فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية ،فقد يشير الفقر إلى مجرد افتقار للدخل الكافي يتسم بكونه دائما أو موسميا ،ريفيا أو حضريا،مؤنثا أو مذكرا ، وقد تتشابه بعض مؤشراته عالميا وتتباين الأخرى محليا وربما كان إشارة إلى الفرد قبل المجتمعات أو العكس لذلك فهو مطلق بقدر ما هو نسبي[2].

---

[1] – أحمد رمزي سياغ ، ياسين تليلي، **مرجع سبق ذكره**، ص781.

[2] –كريم محمد حمزة، **تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22–23 تشرين الأول 2000 المنعقدة في بيت الحكمة بعنوان (الفقر والغنى في الوطن العربي) ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ، ص 26.

تعريف الفقر اقتصاديا:

وهو افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشية في مجتمعه علما بان هذه المستويات تختلف من مكان إلى أخر ومن وقت إلى أخر وهذا مفهوم شائع لتعريف الفقر الذي يعتمد على عيش الكفان من خلال تخمين مستوى الدخل الضروري لتلبية حاجات الفرد من الغذاء بالغا أو طفلا على حد سواء .

أما المفهوم الأخر فهو مبني على تحليل الفقر النسبي وهذا المفهوم أكثر قدرة على تحديد نطاق الفقر من المفهوم الأول لذا يقدم تعبيرا أوسع للفقر ويعني هذا أن هناك مقاييس مختلفة للفقر فيها نقاط فاصلة للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء [1].

فالفقراء هم الذين لا يتمكنون من الحصول على حد ادني ومقبول من الرفاه البشري ويشكل ذلك حالة الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء ومما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها اللائق .

تعريف الأمم المتحدة:

فالأمم المتحدة قد تبنت هي الأخرى مفهوما ضيقا في البداية إذ عرفت الفقر بأنه الفوز المادي والفقراء هم أشخاص أو اسر مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية غير أنها تبنت فيما بعد مفهوما أكثر شمولا لرفاه الإنساني والذي يستند إلى أراد الاقتصادي امارتياسن Amartyasen" عن القدرة الإنسانية" Haman capacity" فقد عرف برنامج الأمم المتحدة طبقا لرأي ""والذي يركز على قدرات الإنسان وبهمل البعد المجتمعي الداخلي والبعد الخارجي [2].

المطلب الثاني: مناهج ومقاييس الفقر.

بما أن الحد من الفقر أصبح يشكل الهدف المحوري للتنمية فقد أصبح من الضروري أن تتضمن أي إستراتيجية تنموية على آليات وبرامج تهدف بشكل أساسي إلى تقليل من مستوى الفقر ومن هنا تأتي أهمية دراسته مختلف طرق ومقاييس الفقر التي تمكننا من تحليل الواقع وتفسير الفروق وتقييم مختلف الاستراتيجيات التنموية من خلال مقارنة الانجازات مع ما تم تخطيطه وفيما يلي إشارة لأهم المناهج والمقاييس المعتمدة في قياس الفقر .

الفرع الأول:منهجية قياس الفقر.

[1]– عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاول، بيروت، 2001، ص19.

[2] – مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2007.ص23.

تعتبر عملية قياس الفقر عملية مهمة لأنها تساعد واضعي السياسات على المستوى المحلي والدولي غلى اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالفقر تختلف تبعا لاختلاف تعاريف الفقر التي تعكس مجموعة من القيم التي تسمح بضمان الحاجات الأساسية للفرد ضمن إطار اجتماعي وثقافي محدد وخلال فترة الزمنية[1] .

أولا: اتجاهات قياس الفقر.

عادة ما يقاس الفقر وفقا لأربع اتجاهات أساسية هي كالتالي:[2]

1- النهج اللاتجاهي :

حيث يتم استخدام مؤشرات منفردة مثل الدخل أو الإنفاق وهو يعتبر من أكثر الطرق استخداما لقياس الفقر نظرا لبساطته وتوفر البيانات الخاصة بالقياس.

2- النهج التاشيري متعدد الأبعاد :

أين يتم جمع عدة مؤشرات ضمن مؤشر منفرد مثل دليل الفقر البشري ودليل الفقر المتعدد الأبعاد.

3- نهج المتجهات متعددة الأبعاد:

وهنا يتم استخدام مؤشرات متعددة لقياس الفقر وتصنيف الفقراء .

4- النهج الذاتي:

يتم اعتمادا على لتقدير الشخصي للفرد لتحديد حالة الفقر على اعتبار ان الفقر هو حالة مادية ونفسية على حد سواء ، ويتمثل عيب هذه الطريقة في اختلاف الأساس المرجعي المحدد لحالة الفقر.

ثانيا:مصادر بيانات الفقر .

ترتبط مصادر بيانات الفقر بالأسلوب المستخدم في القياس والهدف الأساسي من عملية القياس هو البحث عن الحجم الفقر ومدى انتشاره وعمقه ومراقبة تطوراته في المجتمع فان ذلك يتطلب توفر بيانات كمية لتحديد خط الفقر وبناء مؤشرات الفقر أخرى معتمدة عليه أما إذا كان الهدف هو التعرف على وجهات نظر أفراد المجتمع المدروس فيما يتعلق بظروفهم وفهمهم لأسباب الفقر وطرق محاربته فلابد من الاعتماد على البيانات النوعية وعليه تصنف البيانات الخاصة بالفقر إلى عدد من المصادر الرئيسية وأهمها[3]:

1- سجلات الخدمات:

تعتبر الخدمات الحكومية مصدر مهما لقياس الفقر من خلال البيانات التي توفرها في مجالات متعددة مثل بيانات المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، مؤسسات العمل، مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية والملاحظ أن هذه البيانات تختلف حسب دقتها وشموليتها من بلد إلى أخر.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] -جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية** ، بيروت 2002، ص ص 11-12.

[3] - محمد عبد الله الرفاعي ، "**معوقات بيانات قياس الفقر**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الإحصائي الأول ، المعهد العربي للتدريس والبحوث الإحصائية ، عمان الأردن ، 12-13 نوفمبر 2007 ، ص ص474 - 476 .

2- المسوح الإحصائية: تصنف المسوح الإحصائية بشكل عام إلى:

2- 1 مسوح الكمية:

تعتبر عملية المسح الإحصائي المتخصص المصدر الأمثل لبيانات الفقر، ورغم ذلك فان عدد قليل من الدول تقوم بهذه العملية وتوجد أيضا العديد من الطرق الكمية التي يستفاد منها في تحليل وقياس الفقر أهمها :

- مسح الأسرة متعدد الأهداف الذي يتم من خلاله جمع بيانات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر والأفراد كبيانات الإنفاق والاستهلاك والدخل والصحة والتعليم .....الخ .
- مسح قياس مستوى المعيشة الذي طور من قبل البنك الدولي.
- مسح نفقات ودخل الأسرة الذي يسمح بتوفير الأهمية النسبية للمستهلك لغايات بناء الرقم للأسعار المستهلك وتوفير بيانات تتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر وحساب المرونات والتعرف على مصادر وتوزيع الدخل .

2-2- المسوح النوعية:

وتسمى أيضا المسوح بالمشاركة وهي تجمع مابين البيانات الكمية والبيانات النوعية وتتميز عن المسوح الكمية بكنها تشرك الأفراد والمجتمعات في العملية البحثية من خلال اخذ انطباعاتهم وفهمه ومعلوماتهم بخصوص أسباب الفقر وسبل معالجته .

3- المصادر الدولية:

تتمثل المصادر الدولية في مختلف الدراسات والأبحاث والتقارير التي تقوم بإعدادها المنظمات والهيئات الدولية مثل تقرير التنمية البشرية وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية الذي تعده الأمم المتحدة ، تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم ، تقارير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ، إضافة إلى تقارير المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحوث المختلفة.

الفرع الثاني : مقاييس الفقر.

بغية الوقوف على مستويات الانجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ففي البدا كان مقياس الفقر أو التنمية هو الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة وهكذا تغيرت المقاييس وهي كالتالي[1]:

1- الإنتاج القومي الإجمالي :

في البداية اعتبر بان التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون مرتبط بالأسعار الثابتة ويؤخذ على هذا المقياس انه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار كما انه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء

[1] - مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره** .ص23-24 .

التلوث آو التحضر والتصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل .

2- الناتج القومي للفرد :

أصبح مقياس التنمية هو الحصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة ، وهذا يعني أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي اكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد . ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3- الحاجات الأساسية :

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد وبسبب خيبة الأمل مع مقاربات لنمو وتوزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية .فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للشغل عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974 ، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية له . ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الضرورية للسكان) .وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى اعلي من الرفاهية.

4- مؤشرات اجتماعية :

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لديهم.

الفرع الثالث :

معوقات قياس الفقر:

إن معالجة الفقر تتطلب الإلمام بكافة الجوانب المرتبطة به حيث تنتج مختلف مؤشرات الفقر مجالا واسعا لمعالجة الظاهرة وتحديد آليات وسبل الحد منها ، غير أن نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقا أمام عملية قياس وتقييم الفقر، وتعاني الدول النامية من ضعف كبير فيما يتعلق بتوفر البيانات المرتبطة بالفقر باستثناء البيانات التي توفرها مسوحات إحصائية تنفذ لخدمة أهداف ليس من ضمنها هدف قياس الفقر وتحليله إضافة لسجلات الخدمات الحكومية والبيانات التي تخدم احتياجات المنظمات الدولية، وعليه فعملية قياس الفقر من مختلف المصادر تواجه بجملة من المعوقات التي تقف أحيانا عائق أمام الحصول على مؤشرات الفقر وتتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة ومن أهم المعوقات ما يلي[1]:

- عدم توفر البيانات التفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية مثل الأسرة التي تمثل الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسر ، وفي اغلب الحالات لا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على

[1] - محمد عبد الله الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص476.

مستوى الأفراد، الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى افرد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان .

- تفتقد بعض المؤشرات إلى البيانات الخاصة ببعض الفترات الزمنية ويعوض ذلك باللجوء لأساليب التقدير أو إلى طرق الاستكمال الخطي أو الاستعانة ببيانات دولية أو تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.
- إن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يعانون من الفقر بشكل مرحلية أو مؤقت حيث أن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تستخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة، ولا تتضمن بيانات عن الأسر والأفراد التي تتعرض للفقر وتخرج منه بشكل دوري .
- لا تتضمن بيانات الفقر المتوفرة عن المعلومات الكافية التي تخص فئات المجتمع كالأغنياء الذين يكون لسلوكهم ونمط استهلاكهم أثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر، كما أن هناك العديد من الفئات الأشد فقرا التي تكون محرومة وأوضاعها غير مستقرة ولا تستفيد من الخدمات العامة، وبالتالي لا تكون مفيدة في سجلات الخدمات مما يجعل البيانات ناقصة وغير كاملة .
- لا تزال عملية تنفيذ المسوح النوعية الرسمية التي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء مختصرة على الدراسات والأبحاث الأكاديمية.
- إن مسح نفقات ودخل الأسرة يمثل المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول وإلا أن مجال فترة المسح الذي يتم مرة كل خمس أو عشر سنوات في بعض الدول بسبب فجوة في قاعدة بيانات الفقر ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر .

المطلب الثالث : أسباب انتشار الفقر.

يعتبر الفقر إنتاجا عن التفاوت ولا المساواة الموجودة في شتى الميادين وخاصة الاجتماعية لذا هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفقر وتفاقمه وسنركز على هذه الأسباب على النحو التالي:

أولا الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل في كل من البطالة – النمو السكاني– عدم العدالة في توزيع الثروة – التهميش والحرمان .

1– البطالة:

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة – الرغبة – البحث عن العمل – ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد .

1–1 تعريف البطالة:

البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجد هذا العمل.وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو أخر .

يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى

المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة القيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع .

تشكل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع ونقصد بذلك العنصر البشري والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج[1].

1-2 أسباب انتشار البطالة :

من الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم البطالة ما يلي[2]:

- عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب يؤدي إلى زيادة حجم البطالة من ناحيتين:

– قد يرفض الشخص العمل الموجه إليه لعدم تناسبه مع مؤهلاته وبالتالي يصبح عاطل عن العمل.

– قد يقبل هذا الشخص العمل مؤقتا لحين البحث عن عمل يناسب مؤهلاته الدراسية إذن فهو يعاني بطالة مقنعة أي لا يجد مناخا مناسبا بين عمله ومؤهلاته.

- **عدم تكافؤ الفرص بين الخرجين عند التعيين :**

نجد خريج جامعة حاصل على تقدير اعلي لا يجد عمل بينما زميله الحاصل على معدل اقل متحصل على منصب عمل عن طريق الوساطة وهذا يؤدي في النهاية إلى قتل طموح الأول وعزوفه عن التعيين في مكان اقل مما يترتب عنه انتشار البطالة .

- **عدم تناسب الأجر والعمل :**

من الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم البطالة عدم التوازن بين العامل وما يتقاضاه من اجر مقابل له مما يضطر ببعض العاملين إلى:

– ترك العمل للبحث عن عمل آخراكبر أجرا من السابق وقد لا يتوافرله ذلك وهذا يؤدي إلى زيادة حجم البطالة

– أن يستمر في عمله ولكن لا يؤديه على الوجه الأكمل فتكون بطالة مقنعة .

– أن يستمر فيه ولكن يبحث عن عمل آخر إضافي ليحسن من دخله مما يجعله يتزاحم في سوق العمالة مع الأشخاص غير العاملين أصلا ويتنافس معهم وهدا أيضا كافي لزيادة حجم البطالة.

- **ثبات الأجور وعدم تغيرا بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار:**

من الأسباب المؤدية لزيادة حجم البطالة ثبات الأجور وعدم تحركها تتلاءم مع زيادة الأسعار أو تحركها بشكل بطيء بما مالا يتناسب مع زيادة الأسعار لان ذلك يؤدي بالشخص الواقع في هذه الحالة إلى نفس الأسباب التي تؤديها حالة عدم التناسب بين الأجر والعمل المنوط به والموضحة تفصيلا في السبب السابق .

- **وجود فجوة كبيرة بين أجور العاملين لدى الجهات المختلفة التي يعملون بها:**

---

[1] – ناصر دادي، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2010، ص 45.

[2] – أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب–الآثار–الحلول**، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، دار الفكر الجامعي 30شارع سويتر– الإسكندرية، 2008، ص ص 35–40.

من الأسباب المساعدة على انتشار البطالة وجود فجوة واسعة بين أجور ومرتبات العاملين لدى جهة وأخرى من مؤسسات الدولة على الرغم من وحدة المؤهل والتخصص فالمحاسب الذي يعمل بوزارة الصحة يكون مرتبه اقل بكثير من المحاسب الذي يعمل بوزارة البترول رغم وحدة المؤهل وهذه الفجوة تؤدي إلى :

– ترك معظم العاملين بوزارة الصحة وبحثهم بوزارة البترول عن مرتب أعلى وبالتالي تكدس العاملين وهذا يعني وجود بطالة لأنه من المستحيل استيعاب العدد الكبير بوزارة واحدة.

– استعانة أصحاب العمل بالآلات الحديثة أدى إلى الاستغناء عن العاملين.

– الاحتكار يساعد على انتشار البطالة فالاحتكار لا تقتصر أضراره على احد المتعاقدين المشتري أو المستهلك وإنما يمتد إلى الغير بما يؤدي إلى تدمير الاقتصاد وهدم بنيان المجتمع ومن هذه الأضرار انتشار البطالة أو المساعدة على انتشارها .

2- النمو السكاني.

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عملية الفقر ، بحيث أنها أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره وتعتبر من اخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري ، وتتلخص هذه المشكلة في إن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل أكثر من 6مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد السكان العالم 10 مليارات خلال السنوات القادمة ، فالعالم الذي يضم حاليا اكبر عدد من الفقراء ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة ، أما عدد الدول الفقيرة حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس .

تواجه الدول المتخلفة بلا استثناء انفجار سكاني وان اختلفت درجته وحدته ،وقد بدا هذا الانفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إذ في أعقابها بدا معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها وقد أوضحت الإحصائيات أن سكان العالم في تزايد كبير فقد ارتفع عدد سكان العالم من 5 مليارات و 352 مليون نسمة عام 1990 إلى 6 مليارات و 261 مليون نسمة سنة 2000 منهم 5 مليارات في الدول النامية [1].

3- عدم العدالة في توزيع الثروة :

إن الأرض هي أهم عوامل الإنتاج التي ينبغي التوصل إليها إذا أردنا القضاء على الفقر غير أن ذلك يصعب على الفقراء لعدم المساواة في توزيع الثروة المتوفرة في المجتمعات النامية وعد القدرة على التحكم فيها لما تتطلب من قدرات كثيرة وأموال ضخمة وهذا يزيد من الفروق الاجتماعية لأنه يصعب على الفقراء الحصول على القروض البنكية، حيث ليزالون مستبعدين عن الخدمات العامة والسبب راجع لسوء التسيير الإداري، فمن المفروض أن تكون النظم القانونية وسيلة لضمان حقوق الفقراء لكننا نشاهد العكس ، فهم مستبعدين بوجه خاص

[1] –اسماعيل قيرة واخرون، **عولمة الفقر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة، القاهرة، 2003، ص38.

عن المشاركة في المؤسسات السياسية ومن التأثير عليها، بما في ذلك الهادفة لمساعدتهم في التغلب على الفقر، وهو ما يؤدي إلى تهميش الفقراء وتزايد معاناتهم.

أن ظاهرة الفقر تتركز بصفة عامة في الأرياف، نظرا للفوارق الموجودة بين المداخل الحضرية والريفية، وهي تتزايد بفعل الدخل الحقيقي لسكان الأرياف وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقة.

إن مشكل الجوع لا ينجم عن اكتظاظ السكان فقط وإنما عن سوء توزيع الثروات على المستوى العالمي، وداخل كل بلد وعدم الاستناد إلى العدالة الاجتماعية في ذلك[1].

4- التهميش والحرمان:

إن ظاهرة التهميش والحرمان زادت من تكريس ظاهرة الفقر، وخاصة النساء والأطفال بالنسبة للعالم العربي نلاحظ إن أزيد من 80 مليون عربي يعانون من الأمية و100 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود أكثر من 60 مليون عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي الأمر الذي يؤدي إلى حرمان معظم سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية ،وعدم حصولهم على الخدمات الصحية فقد أشارت الدراسة الموسعة للأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية والتخلف التقني ،فقدان الأمن الغذائي والمائي ولقد استغرقت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17% من حجم التجارة العالمية للحبوب في حين أنهم يشكلون فقط 4.6% من مجموع سكان العالم.

ثانيا-الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل في كل من برامج التصحيح الهيكلي، الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات التضخم والمديونية الخارجية وتم التطرق إليها كالتالي [2]:

1- الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات :

اعتماد الدول المتخلفة ودول العالم الثالث في صادراتها على المواد الأولية، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى قطاع المحروقات والطاقة المورد الأساسي الذي تعتمد عليه مختلف دول العالم الثالث في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية ، وقد أدى الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية ، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية ، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

---

[1]- بوعوينة سليمة ، **ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص23.

[2] - حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة** -حالة صندوق الزكاة في الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011 ، ص ص-38-39.

2- برامج التصحيح الهيكلي:

تعتبر هذه البرامج واحدة من الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في العالم النامي ، فقد عانت الكثير من الدول النامية وعرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية ، مع بطء التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها وانخفاض مستوى التعليم، زيادة إلى ذلك حل المؤسسات وتسريح العمال وتفشي البطالة وبالتالي زيادة معدلات الفقر.

3- التضخم يعرف بأنه الارتفاع العام في الأسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود ، يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود،وبالتالي تتأثر المداخل الحقيقة للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر،فالتضخم سيزيد من الإعالة التي تقع على لعاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع .

3- المديونية الخارجية:

كانت البلدان النامية بحاجة ماسة إلى الموارد المالية الضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ومعالجة العجز الحاد الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها ونتيجة لذلك لجأت الدول النامية للبلدان الرأسمالية والمؤسسات الدولية من اجل الاقتراض حيث اعتمدت الدولة المتقدمة على سياسة تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية دون الاهتمام بمدى قدرة البلدان المقترضة، ففي سنة 1968 كانت ديون البلدان النامية لا تتجاوز 50 مليار دولار ثم تراكمت بسرعة فائقة لتتجاوز 600 مليار دولار سنة 1980، واستمر حجم المديونية بالارتفاع من 539 مليار دولار إلى أكثر من مليار دولار بين سنتي 1990 و1996، وبحلول عام 2010 وصلت الديون الخارجية للعالم الثالث إلى أكثر من 500000 مليار دولار، ومن المؤشرات المباشرة لازمة المديونية هي خدمة الدين الخارجي التي تلتهم جزءا كبيرا من الموارد النقدية التي تحققها صادرات البلدان النامية فمع التصاعد الحاد في حجم الديون الخارجية ارتفعت خدمات الدين الخارجي من 22 مليار دولار عام 1974 إلى 76.6 مليار دولار عام 1980 ثم 536 مليار دولار سنة 1987 ، كما ارتفعت نسبة إجمالي المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ب 2.2% مابين سنتي 2009 و2010 .

وبهذا دخلت المدينة في الحلقة المفرغة للمديونية ، وعند عجز البلدان المدينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية في أجالها المحددة تضطر إلى طلب قروض جديدة وبشروط أكثر صعوبة لسداد الأقساط وفوائد القروض القديمة، وبهذه الطريقة انحرفت القروض عن الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة إلى تمويل ذاتها .

إضافة إلى كل هذه الأسباب توجد أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:

*** الفساد:**

يشكل الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في العديد من الدول وخاصة النامية منها وعلى اعتبار أن الفساد بمختلف أشكاله الرشوة، المحاباة، الابتزاز، نهب المال العام، يمثل كل عمل يتضمن سوء استخدام منصب عام لتحقيق مصلحة ذاتية للفرد أو جماعته، ويتمثل الضرر الرئيسي للفساد في إلحاق الضرر بالمصلحة العامة من اجل

المصلحة الخاصة دون النظر لدرجة مشروعيتها وتوافقها مع النظام ، كما أن الفساد أثار عديدة على الدولة والفرد وتساهم كلها في كبح مسار التنمية أهمها :

– يؤثر الفساد على حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في ظل محيط غير مستقر وغير محفز ومشجع على الاستثمار بالنظر لتغييب سلطة القانون ..

– يقلص الفساد من حجم إيرادات الدولة مما يحدث عجز لدى الدول الفقيرة في تلبية مختلف الحاجيات والمتطلبات التنموية، فنتيجة للفساد تتوسع ظاهرة التهريب الضريبي التي تقلص الإيرادات الجبائية للدولة .

يقلص الفساد من فرص استفادة الدولة من الدعم المالي والإعانات والمساعدات الخارجية في ظل عدم التأكد من استفادة الفئات المحرومة من هذه الإعانات.

يحد الفساد من فرص استفادة الفئات المحرومة من مختلف الإعانات والمنح التي تقدمها الدولة فيؤدي ذلك إلى تفاقم مظاهر الفقر.

***محدودية الاستثمارات الأجنبية.**

الاستثمار الأجنبي احد أهم الطرق المعتمدة في تمويل التنمية ورفع كفاءة وأداء الاقتصاد في الدول النامية، وذلك من خلال ما يوفره من موارد مالية تسمح بتوزيع النشاط الإنتاجي وتساهم في امتصاص البطالة بما يؤدي التحسين مستوى الدخل لفئة كبيرة من الأفراد ، وتشير الإحصائيات العالمية أن حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية لا تزال في حدود 30% .

بينما تستقطب الدول المتقدمة الحجم الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم ، وبهذا فان الدول النامية تفوت فرصة كبيرة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بما يضمن لها توفير موارد مالية تمكنها من مجابهة تحديات الفقر والتخلف وتوجد العديد من الأسباب التي تساهم في انخفاض حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية أهمها:

– الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي.

– ضعف المؤسسين وكثرة القيود الإدارية وعدم ملائمة البنية البنية الأساسية .

– ضعف وتخلف الجهاز المصرفي في اغلب الدول النامية .

*** تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:**

تعتبر سياسات الإصلاح لاقتصادي من اكبر المتغيرات التي ساهمت في انتشار الفقر في الدول النامية، ونتيجة لضعف الأداء الاقتصادي للدول النامية وارتفاع حجم مديونيتها فرض عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حزمة من الإصلاحات والبرامج الاقتصادية المتمثلة أساسا في[1]:

1– سياسات التثبيت.

[1] – عزيزة بن سمينة بن عمار، **الدول النامية وازمة المديونية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010، ط1، ص– 224.

التي تهدف إلى تقليص الطالب الكلي عن طريق جملة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي تسمح بتخفيض أعباء الدولة للتقليل من عجز الموازنة من خلال الضغط على الإنفاق على الخدمات وتقليص أو إلغاء الدعم الحكومي والاستغناء عن العمالة الزائدة.

2- سياسة التكييف.

تهدف هذه السياسة إلى زيادة العرض الكلي عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الرفاهية عبر جملة من الآليات :

- تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- تدعيم مسار الخوصصة.
- الإصلاح الضريبي.
- إصلاح القطاع المالي.
- حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

ورغم أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي صاحبه إجراءات تهدف إلى التخفيف من الآثار الجانبية للفقر عن طريق شبكة الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر والأزمات الاقتصادية من خلال الدعم الموجه لعدد من السلع الأساسية.

إلا أن مستويات الفقر ارتفعت في اغلب الدول النامية التي طبقت هذه الإصلاحات ، وذلك بالنظر لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول وتقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وثبات الأجور رغم ارتفاع الأسعار ومما ساهم في تعميق حدة الفقر.

ويقر المدير السابق لصندوق النقد الدولي" ميشال كمديوس " بهذا الواقع بقوله " التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات غالبا ما تكون عقابية وهي ضرورية لتحري الاقتصاد من الرقابة المتعددة"[1].

وعليه فان القول بإمكانية ضبط مستوى الطلب ليتوافق مع مستوى العرض المتاح عند حدود مستويات إشباع الحاجات الأساسية للدول الفقيرة مسالة تتسم بقدر كبير من عدم التأكد، حيث أن التفكير في إدارة الطلب باتجاه تخفيضه أو تقييده عند مستوى منخفض من الدخل سيقود إلى اتساع ظاهرة الفقر [2].

خلاصة الفصل:

احتلت المؤسسات الناشئة حيزا كبيرا من مختلف الباحثين الاقتصاديين والعديد من الدول لما لها من مزايا تمكن من توفير الاحتياجات المحلية فضلا عن مواكبتها للتطور العالمي ، نظرا للأهمية البالغة التي فرضتها المؤسسات الناشئة على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل الدول وتحقيق مناصب عمل والقضاء على البطالة.

[1] – عزيزة بن سمينة بنت عمار **مرجع سبق ذكره**، ص 233.

[2] – سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

وقمنا خلال دراستنا بتقديم مجموعة من التعاريف التي تخص المؤسسات الناشئة و إبراز أهميتها ودوافع إنشائها لما لها من مكانة اقتصادية واجتماعية إلا أنها تواجه بعض المشاكل والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها وهو ما يحدد إمكانية بقائها من عدمه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطرقنا لمفهوم ظاهرة الفقر وجمل التعارف الخاصة به واهم مسبباته والعوامل المساعدة على انتشاره وكذا المشاكل التي تنجر عن هذه الظاهرة على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

المبحث الأول :المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعول السلطات الجزائرية بالجزائر الجديدة على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صناع القرار الاقتصادي الاقتصادي، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية .وأعلنت الحكومة، عن عدة قرارات جديدة لتنفيذ إستراتجية تطوير المؤسسات الناشئة وطر ق تمويلها.

المطلب الأول : المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري.

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة startups في الجزائر خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات حتى في الدول المتقدمة نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة ومن هذا المنطلق تطرقنا في هذا المطلب إلى مفاهيم المؤسسات الناشئة حسب المشرع الجزائري وشروط إنشائها والأطر القانونية التي تحكمها .

أولا : مفهوم المؤسسات الناشئة بالجزائر.

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات التي أضحت العصب الرئيسي في اقتصاد الدول، فلقد حاول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في محتوى المادة 6 من القانون رقم 21 – 15 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي على أنها " **:تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي، أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير.** [1]"

01- شروط منح علامة مؤسسة ناشئة:

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 254 – 20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "ومشروع مبتكر "وحاضنة أعمال. "

وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة .وتتكون اللجنة التي يرأسها الو زير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن 9 قطاعات وزارية وهي المالية ، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، الرقمنة والانتقال الطاقوي.

[1] – قانون رقم 15–21 مؤرخ في 30ديسمبر2015 **يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** ج.ر.ج.ج عدد 71، الصادر في 30ديسمبر2015، المعدل والمتمم بقانون رقم 20–01 المؤرخ في 30مارس 2020، ج.ر.ج.ج العدد20، الصادر بتاريخ 05افريل2020.

ويعين أعضاء اللجنة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراحات الوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وبحسب المرسوم ,يمكن للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في الشهر, أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها .و يمكن للجنة أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها، الذي يعد جدول الأعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات.

تتداول اللجنة لغرض منح العلامات والى جانب دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح العلامة، و لا تصح هذه المداولات إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل، على أن لا يتعدى أجل الرد على الطلبات المودعة 30 يوما [1].

و فيما يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة فهي كالتالي:

فإن المؤسسة الناشئة لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات.

– يشترط أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

– يتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية ,وان يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين آو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة. "

– يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية و على أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

تمنح علامة " مؤسسة ناشئة " للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

– يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة" مؤسسة ناشئة "تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة ,يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري، بطاقة التعريف الجبائي والإحصائي ونسخة من القانون الأساسي للشركة إلى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجارية ومخطط أعمال المؤسسة بالتفصيل ,بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمي المؤسسة[2].

02- إجراءات تأسيس المؤسسة الناشئة:

إن منح علامة " مؤسسة ناشئة " يسمح بتسهيل الحصول على الامتيازات والتمويل وعروض القطاعات والمؤسسات العمومية، وعليه من كان يملك مؤسسة ناشئة واقعيا ، ورغب في الحصول على علامة" مؤسسة ناشئة " قانونا فانه بمجرد توفره على الشروط السالفة الذكر، يتبع الإجراءات الإدارية المحددة في المرسوم التنفيذي 254 – 20 من خلال ما يلي :

[1] عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة**، دراسة قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جامعة الطاهري محمد بشار الجزائر،المجلد 08 ،عدد01 ، 2021، ص 37 .

[2] – عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة، مرجع سبق ذكره، ص38.

2-1 طلب الحصول على علامة" مؤسسة ناشئة":

يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة " مؤسسة ناشئة" ، تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة [1] التي استحدثت لهذا الغرض تكريسا للإدارة الالكترونية ومسايرة للتطور التكنولوجي، ويكون الطلب مرفقا بملف كامل يتضمن الوثائق التالية[2]:

2-1-1 مرحلة تقديم الطلب :

في هذه المرحلة يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة " مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب للجنة الوطنية لمنح العلامة التي تجتمع مرتين في الشهر، و هذا عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة www.startup.dz.

وحسب المرسوم التنفيذي254 / 20 للحصول على العلامة فإن المؤسسة الناشئة التي يجب أن تكون خاضعة للقانون الجزائري.

لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات، و يشترط أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

يتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، و أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة % 50 على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، و أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

مرفقا بالوثائق الآتية:

- نسخة من السجل التجاري و بطاقة التعريف الجبائي و الإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراءCASNOS .
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا.
- المؤهلات العلمية و التقنية و الخبرة لمستخدمي المؤسسة وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية و أي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

2-2 آجال الرد على الطلب و صدور قرارات اللجنة:

---

[1]- المادة 21 – من المرسوم التنفيذي 254 – 20 ، من المرسوم التنفيذي 254 – 20 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر سنة 2020 **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر "و " حاضنة أعمال "وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها**، ج .ر العدد 55 ، الصادرة في 21 سبتمبر 2020 .

[2] – المواد 11.12.13.14 من المرسوم التنفيذي 254 – 20 ، مرجع سبق ذكره.

طبقا لأحكام المادة 13 من المرسوم التنفيذي 254 – 20 ، فانه يتم الرد على طلب الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة " قانونيا في أجل أقصاه 30 يوما تحتسب ابتداء من تاريخ من تاريخ إيداع الطلب الكترونيا، وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المكونة للملف يوقف هذا الأجل ، ويتم إخطار صاحب الطلب من طرف اللجنة الوطنية بإلزامية استكمال الوثائق الناقصة في أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ إخطاره، تحت طائلة رفض طلبه.
وتتخذ اللجنة الوطنية قراراتها [1] التي تنشرها في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة إما ب:
– **منح علامة " مؤسسة ناشئة "**للمؤسسات المستحدثة في عالم الأعمال والتي توافرت فيها المنصوص عليها وقدمت طلبها وفقا للإجراءات والآجال المحددة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الأشكال.
– **رفض الطلب** بسبب عدم توفر الشروط أو تأخر في تقديم الوثائق أو فوات الآجال، ويشترط أن يكون قرار الرفض مبررا مع إخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا.
ويمكن أن تعيد اللجنة النظر في هذا القرار بناء على تقديم تظلم في شكل طلب مبرر من المعني وإدراج ما يثبت أحقيته في الحصول على العلامة وإخطاره بالقرار النهائي الكترونيا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ إيداع الطعن، وما يمكن ملاحظته هو إسناد سلطة النظر في الطلب الأول ورفضه وكذا سلطة النظر في الطعن في قرار الرفض لنفس اللجنة وبنفس التشكيلة ، ما يجعل إمكانية التراجع في قرار الرفض ضئيلة كون جهات التظلم في القرارات الإدارية كأصل عام ، تكون سلطة أعلى من السلطة التي أصدرت قرار الرفض الأول 2 ، ويبقى الحق في اللجوء الى القضاء مضمونا لصاحب الطلب لمخاصمة قرار رفض طلبه وفقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية للمطالبة بإلغائه[2].

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المشاريع الناشئة بمجموعة من الخصائص تشكل بعضها نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها، وبعض المزايا الأخرى.

أولا– نقاط القوة :تلعب المشاريع الناشئة دورا في تنمية أي بلد بغض النظر عن مدى تقدم اقتصاده لذلك بادرت العديد من الدول إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع المشاريع، وذلك بغية تحقيق أهداف إستراتجية تضمنها ميزات المشاريع الناشئة صغيرة الحجم التي نذكر من بينها [3]:

---

[1] – راجع المادة 14–15 **المرسوم التنفيذي254–20**، مرجع سبق ذكره،

[2] – لمين عبد الحميد وحساين سامية، **تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر** :قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 20 –254 ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2020، ص11.

[3] – محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 2009، ص ص 11–12 .

1- توازن هيكل النشاط الإنتاجي :يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات الصغيرة والمتوسطة يستند عليها. وبما أن كثرة عدد الصناعات الصغيرة بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الأخرى، فمن الضروري وضع استراتجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

2- دعم الشركات الكبيرة :للمنشآت الصغيرة دور داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة الشركات الصناعية الكبرى، وذلك بتوفير المنتجات الوسيطية الضرورية لنشاط هذه الأخيرة التي تقوم أيضا بإخراج بعض من وظائفها لتقوم بها المنشآت الصغيرة نيابة عنها .بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكسابهم مهارات وخبرات، لتتمكن الشركات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والاستفادة من المهارات التي اكتسبوها بالمنشآت الصغيرة .

3- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة :

تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات حسب حجم العمالة في الجزائر سنة 2020.

الجدول رقم (01): توزيع المؤسسات حسب حجم العمالة في الجزائر لسنة 2020.

التصنيف	عدد العملاء	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة	من 0الى 9 عمال	1.157.539	%97
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49 عامل	31.027	% 2.6
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 249 عامل	4773	% 0.4
المجموع		1.193.339	%100

المصدر :زايدي أيوب، بن حريره نزيه، **دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الناشئة،دراسة حالة – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية- (ANADE)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة تسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020، ص 32 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدد المؤسسات المصغرة 1.157.539 من إجمالي المؤسسات بنسبة 97% على غرار المؤسسات الصغيرة التي عددها 31.027 مؤسسة وبنسبة 2.6% والمتوسطة بعدد 4773 مؤسسة بنسبة0.4% ، وهدا يدل على سيطرة المؤسسات المصغرة بشكل كبير رغم حداثة نشأتها.

4- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:

قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأسمال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأسمال لتطوير المجتمع، ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا .لذا تعتبر المنشآت الصغيرة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والتحول الاجتماعي(إعادة توزيع الدخل.)

5- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات :تمكن تنمية المنشآت الصغيرة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في إحلال الواردات .وقد تتمكن أيضا من تنمية الصادرات، وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات الطبيعة المحروقات بالنسبة للاقتصاديات الريعية.

6- نشر القيم الصناعية الإيجابية :تساهم المنشآت الصغيرة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية والتنظيمية الإيجابية كإدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

7- المساهمة في تحقيق إستراتجية التنمية المحلية :تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة .ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية مثل توفير فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن، ومن الواضح أن المنشآت الصغيرة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها في المناطق الصغيرة[1].

ثانيا: نقاط الضعف.

للمؤسسات الناشئة العديد من نقاط القوة التي تتميز بها، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل نقاط ضعف لها أبرز هذه الخصائص[2]:

1- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتجية العمل.

2- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها.

3- ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك ...ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها.

4- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها :ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منها.

5- لا يمكنها صغر حجمها من الاستفادة اقتصاديات الحجم.

---

[1] - - محمد سبتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] - بوعنيني سميحة، كرومي آسية،" **دراسة تقييمة لواقع التمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في**" ، مجلة حلويات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،المجلد 7 ، العدد 03 ،31-01-2021، ص 120 .

ثالثا: تصنيف المؤسسات الناشئة

تأتي الجزائر حسب موقع Startup Banking المتخصص في اكتشاف المؤسسات الناشئة من جميع أنحاء العالم ، في المرتبة (06) بمائة وثلاثة عشر مؤسسة ناشئة (113) متخلفة بذلك عن الدول الخمسة إفريقيا بناءا على الوارد في الجدول التالي :

الجدول رقم() : تصنيف المؤسسات الناشئة افريقيا

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نجيريا	777
02	مصر	614
03	جنوب افريقيا	465
04	كينيا	313
05	غانا	125
06	الجزائر	113

المصدر :

تجدر الإشارة أن معظم المؤسسات الناشئة متواجدة في الجزائر العاصمة بحيث يحصي الموقع التالي: https://www.startupranking.com/countries 22 مؤسسة ناشئة سنة 2022 .

كما انه توجد عدة شركات ناشئة ناجحة في الجزائر وقد رفعت التحدي وحققت النجاح وكسبت الأرباح منها[1]:

Ranking .startup2022.

شركة تارك غراف وقد افتكت هذه الشركة الجائزة الأولى في الابتكار للصحة الالكترونية لمعرض افويسين اكسبو بمراكش.

شركة **واد كنيس** وهي شركة رائدة في مجال الاعلانات المبوبة .

شركة **كايمو** وهي شركة تنشط في مجال التجارة الالكترونية .

شركة **باتوليس** وهي أيضا شركة ناشطة في مجال التسويق الالكتروني .

شركة **يسير** وهي شركة تقدم خدمة عبر تطبيق أحدثت ثورة في مجال النقل الحضري في الجزائر .

موقع **اشريلي** وهو موقع لشراء وتوصيل البقوليات والمواد الغذائية.

[1] – ص ص 16-17

المطلب الثاني: طرق واليات تمويل ودعم المؤسسات المالية في الجزائر.

الفرع الأول: طرق تمويل المؤسسات الناشئة :

بالرغم من الأهمية التي يتحلى بها التمويل في الإدارة المالية أو علم الاقتصاد ككل باعتباره أهم ركائز العملة الاستثمارية، إلا أنه من أكبر العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الناشئة، خاصة في مرحلة الإنطاق، فكثيرا ما تحتاج المؤسسات الناشئة تمويلا ضخما ، مما يجعل البنوك تتوخى الحذر في التعامل مع هذه المؤسسات بسبب عدم امتلاكها الضمانات الكافية للحصول على تمويل بنكي، وفي ظل تطوير الأدوات التمويلية ظهرت بدائل تمويلية مستحدثة لنظام التمويل التقليدي، والتي سنتعرض إليها بنوع من التفصيل كالتالي تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر ورأس المال الاستثماري ، تمويلها عن طريق الاعتماد ألإيجاري والتمويل التشاركي.

أولا- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأس المال المخاطر ورأس المال الاستثماري.

يعتبر صندوق تمويل المؤسسات الناشئة من الأساليب التمويلية الحديثة ، حيث يعتمد هذا الصندوق على الاستثمار في رؤوس الأموال المتضمن تحمل المخاطر لذلك سمي برأس مال المخاطر، أما بالنسبة لرأس المال الاستثماري فهو إحدى مفاتيح التنمية الاقتصادية سنتعرض خلال هذا المطلب إلى تم ويل المؤسسات الناشئة عن رأس المال المخاطر وتمويلها عن طريق رأس المال الاستثماري

1- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأس المال المخاطر:

1-1 مفهوم رأسمال المخاطر.

التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر يتناسب مع المؤسسات الناشئة التي تواجه صعوبات في حصولها على قروض مصرفية بسبب غياب الضمانات اللازمة فيها ،كون رأس المال المخاطر يقوم على أساس المشاركة ويمول المشروع دون ضمان العائد[1].

المشرع الجزائري لم يتطرق بصفة أساسية إلى رأس مال المخاطر، وإنما إلى المفهوم المتعلق بشركة رأس المال الأشمل وهو رأس المال الاستثماري وهذا في القانون رقم06 الاستثماري، حيث عرف المشرع من خلالها شركات رأس مال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف إلى المشاركة في رأس مال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة[2] .

[1] – **واضح فاطمة، بن سعدي شهيناز، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري،2021 ، ص68.

[2] – القانون رقم 11/06 مؤرخ في 25 يوليو 2006 ، **يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري**، ج.ر.ج.ج، العدد 42، صادر بتاريخ 25يونيو 2006 .

من خلال ما سبق نخلص أن شركات راس مال المخاطر تقوم على تكنولوجيا متقدمة، أرباح واعدة، مخاطر كبيرة، فهي تقنية لتمويل المؤسسات الناشئة التي لا تقدم تمويل نقدي فحسب، بل تقوم على أساس المشاركة أين يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله وكنتيجة فهي تساعد أكثر المؤسسات الناشئة التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات[1].

1-2 أهمية رأس مال المخاطر للمؤسسات الناشئة:

تكمن أهمية رأس المال المخاطر بالنسبة للمؤسسة الناشئة في العديد من الجوانب أهمها:

- لا تقتصر مساهمة رأس المال المخاطر على المال فقط، بل تمتد إلى المتابعة وتقديم النصائح والإرشادات مما يمكن المؤسسة الناشئة من التسيير الجيد لمشاريعها والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة للتسيير، فأهم المشاكل التي يعاني منها رائد الأعمال هو مشكل الحصول على التمويل و التسيير .
- لا تنسحب مؤسسة رأس مال المخاطر من المؤسسة الناشئة إلا بعد أن تصبح هذه الأخيرة قادرة على الإنتاج والنمو بنفسها .
- لا تكون أموال مؤسسة رأس مال المخاطر مستحقة أو واجبة الوفاء إذا كان وضع المؤسسة الناشئة لا يسمح بذلك، على اعتبار أنها أصبحت تشكل جزء من أموالها الخاصة وتشترك مع المؤسسة في الخسائر[2] .
- لا يكون التمويل ب رأس المال المخاطر دفعة واحدة بل يتم خلال عدة مراحل، حيث يتم عرض نتائج الأعمال المنجزة لكل مرحلة ممولة ما يضمن جدية الاستثمار ومنح فرصة .للمؤسسة لتدارك فشلها قبل تراكم الخسائر عليها ولهذا تلعب مؤسسات رأس المال المخاطر دور فعال في تمويل المؤسسات الناشئة بحيث تمدها بالأموال والخبرة والطرق المستحدثة في الإدارة والتنظيم وتدمج أموالها وأموال المؤسسات الناشئة، وهذا يحقق تمويلا لهذه المؤسسات لتنهض نحو الأفق وتحقق أرباحا معتبرة[3].

---

[1] – واضح فاطمة، بن سعدي شهيناز، **مرجع سبق ذكره** ، ص68.

[2] – بلعة جويدة، **رأس المال المخاطر، طريقة رائدة لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية**، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية .والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، مارس 2021 ، ص281 .

[3] – بلعة جويدة، **مرجع سبق ذكره**، ص281

2- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأسمال الاستثماري.

2-1مفهوم رأسمال الاستثماري:

يعرف المشرع الجزائري رأسمال الاستثماري بأنه " :تهدف شركة رأسمال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة "[1].

يمارس نشاط الرأسمالي الاستثماري من قبل الشركة، لحسابها الخاص أو لحساب الغير وحسب مرحلة نمو المؤسسة موضوع التمويل، كيفيات تدخل شركات رأسمال الاستثماري في رأسمال المخاطرة، رأسمال التأسيس، رأسمال النمو، رأسمال التحويل، استرجاع مساهمات و/أو حصص يحوزها رأسمال استثماري آخر فرأسمال الاستثماري يستجيب لاحتياجات المؤسسة الناشئة في مختلف مراحل تواجدها[2].

2-2 أهمية رأسمال المال الاستثماري:

تكمن أهمية رأسمال المال الاستثماري في الدور الذي يقوم به من خلال:

- دعم تمويل المؤسسات الجديدة من خلال تقديم الدعم الفني والإداري والمالي وكذا الإرشاد لها خاصة في بداية انطلاقها وتمويلها دون اشتراط ضمانات وقيود.

- دعم المؤسسة المتعثرة، إذ يساهم رأسمال المال الاستثماري في جذب الاستثمار للمؤسسات المتعثرة وتحفيزها لإصلاح مسارها من خلال تقديم مختلف الدعم لها.

- تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية اللازمة للمشروعات الاقتصادية[3].

ثانيا- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل التشاركي والاعتماد ألإيجاري:

يلعب التمويل التشاركي دور فعال في تمويل المشروعات الناشئة العاجزة عن تمويل مشاريعها لضآلة حجم مواردها وضخامة المبالغ المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع [4]، أما بالنسبة للاعتماد ألإيجاري فهو كبديل لتمويل المشاريع الاستثمارية لما يوفرها من تجهيزات ووسائل لتخطي العديد من المشاكل، سنتعرض في هذا المطلب للتمويل التشاركي **و** التمويل بالاعتماد ألإيجاري.

---

[1] - المادة 02 من القانون رقم 06-11 .

[2] - المادة 03-04 من القانون رقم 06-10.

[3] - نجار حياة، **رأسمال الاستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة**، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، مارس2021، ص160.

[4] - واضح فاطمة، بن سعدي شهيناز، مرجع سبق ذكره ص 81.

1- التمويل التشاركي كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة.

1-1 مفهوم التمويل التشاركي :

وتعني الحشد، و يترجم إلى حرفيا يعني التمويل من قبل الحشد، ويسمى أيضا التمويل التمويل، إذن الجماعي وهو إستراتجية لتشكيل رأسمال الذي يجمع كميات صغيرة من الأموال من مجموعة كبيرة من الناس عبر الانترنت. بمعنى آخر الحصول على تمويل لمشروع أو منظمة عن طريق جمع تبرعات نقدية من طرف مجموعة كبيرة من الأشخاص[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية تتكون من ثلاث جهات أساسية :

- صاحب المشروع الذي يبحث عن التمويل.
- الأفراد أو المؤسسات أو المجموعات التي تساهم بشكل نقدي في تمويل المشروع.
- الأنظمة التكنولوجيا الوسيطة منصات عبر الانترنت تربط بين جهات العرض والطلب[2].

1-2 أهمية التمويل التشاركي للمؤسسات الناشئة.

تتجسد أهمية التمويل التشاركي بالنسبة للمؤسسات الناشئة فيما يلي [3]:

تساهم منصات التمويل التشاركي على تقديم فكرة الشركة الناشئة في جميع أنحاء العالم دون أن يستغرق ذلك وقت، لتنتشر بين المستثمرين.

من ناحية الإجراءات يعتبر التمويل التشاركي أكثر سهولة مقارنة بطرق التمويل التقليدية.

تمكن منصات التمويل التشاركي عبر الإنترنت الشركة الناشئة من الوصول إلى مئات وآلات المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة على عكس مؤسسات التمويل التقليدي التي عادة ما ترفض طلبات الشركات في الحصول على قرض.

2- تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق الاعتماد ألإيجاري.

2-1 مفهوم الاعتماد الايجاري:

أول ما نص المشرع على الاعتماد الايجاري كآلية للتمويل كان بموجب نص المادة 112 فقرة 02من القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض [4]، وفي سنة 1996 عرفه المشرع وحدد إطاره القانوني وذلك بموجب

---

[1] – بن فاضل وسيلة، طافر زهير، **التمويل التشاركي كآلية جديدة مبتكرة لتمويل قطاع المؤسسات الناشئة** ، دراسة لتجارب عالمية رائدة ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان :إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة .جيجل، مارس 2021 ، ص106 .

[2] – بن فاضل وسيلة، طافر زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[3] – بلعما أسماء،" التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة قرض تمويل المؤسسات الناشئة، إشارة إلى منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد5 ، العدد2 ، جامعة أحمد دارية، ادرار، الجزائر، 2020 ، ص7.

[4] – قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14افريل 1990، **يتعلق بالنقد والقرض**، ج.ر.ج.ج ، العدد 16، الصادر في 18 افريل 1990.

القانون رقم96 – 09 المتعلق بالاعتماد الايجاري [1]، فرغم محاولة المشرع تعريف الاعتماد الإيجاري إلا أنه لم يحدد الطبيعة القانونية لهذا الأخير، فهو بحسبه موجه إلى مساعدة المتعامل الاقتصادي للحصول على المعدات

والتجهيزات التي يحتاجها لغرض تجهيز مؤسسته الاقتصادية.

2-2 أهمية الاعتماد الإيجاري للمؤسسات الناشئة.

تتجسد أهمية الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤسسات الناشئة فيما يلي:

- التمويل الكامل للمعدات والآلات اللازمة لإنشاء المشروع.
- سرعة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل.
- يمكن للمستأجر من الحصول على أحدث الآلات والمعدات ذات التكنولوجيا المتطورة، وفق أساليب بسيطة، بالإضافة إلى إمكانية المستأجر من امتلاك الأصول إذا رغب في ذلك.
- يجعل نظام الاعتماد الإيجاري المستأجر في مركز أفضل، حيث لا يشكل هذا الاعتماد أي عقبة في سبيل حصول المستأجر على اعتمادات مالية من المؤسسات المالية والبنوك.
- يجعل نظام الاعتماد الايجاري المشروع يمول نفسه ذاتيا من خلال العائد الذي تحققه الأصول بعد تشغيلها[2].

ثالثا:آلية التمويل الأصغر.

يعتبر التمويل الأصغر في الجزائر الركيزة الأساسية لظهور المؤسسات الناشئة لهذا سنتطرق الى أهم مفاهيمه وأهدافه .

1- مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر :هناك العديد من التعاريف للتمويل الأصغر في الجزائر، نذكر أهمها:

1-1 تعريف أول للتمويل الأصغر :طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 13 – 04المؤرخ في2004 / 01 / 22 ، يحدد هذا المرسوم الإطار العام لجهاز القرض المصغر في المادة الثانية و الثالثة " :

– القرض المصغر يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم.

– يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

[1] – أمر رقم 09/96 ، المؤرخ في 10جانفي 1996، **يتعلق بالاعتماد الايجاري**، ج.ر.ج.ج، العدد 03، الصادر في 09 يوليو 1996 .

[2] – لمين مراد ،" **التنظيم القانوني لتنفيذ التمويل بآلية الاعتماد الإيجاري**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018 ، ص162.

– يوجه إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد والمواد الأولية لانطلاق النشاط [1].

1-2 تعريف ثاني للتمويل الأصغر: يشمل التمويل المصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة، ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة [2].

1-3 تعريف ثالث للتمويل الأصغر :على المستوى الاقتصاد الجزائري، " يشير مصطلح التمويل المتناهي الصغر والإئتمان الأصغر أيضا أو التمويل الأصغر حسب ما ورد في التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المشروعات الصغيرة والمصغرة ومكافحة البطالة [3].

1-4 أهداف التمويل الأصغر.

للتمويل الأصغر ثلاث أهداف نذكرها كما يلي [4]:

الهدف السياسي :البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

– **الهدف الاقتصادي** : و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

---

[1] – المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 13/04 المتعلق بجهاز القرض المصغر **الجريدة الرسمية الجزائرية**، الجزائر، العدد، 06 25-01-2004 ، ص3 .

[2] – مطاي عبد القادر وآخرون،" **التمويل الأصغر في الجزائر...بين الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** "مجلة **شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد 03 ، مارس 2018 ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر، 2018 ، ص133.

[3] – عمران عبد الحكيم، **تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2016 ، ص 143.

[4] – مفيد عبد اللاوي، ناجية صاحلي، **إستراتجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية جامعة صفاقس، تونس ، 27 جوان 2013 ، ص ص 02-03.

– **الهدف الاجتماعي** : تحسين المد خول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

الفرع الثاني: القرارات الحكومية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة قرارات لدعم المؤسسات الناشئة والتي تتمثل فيما يلي[1] :

اولا: القرارات الحكومية.

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة .
- وضع الإطار القانوني الذي يحدّد مفاهيم المؤسسات الناشئة.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، وورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى الى كامل التراب الوطني.
- أولى رئيس الدولة الجزائرية أهمية بالغة للمؤسسات الناشئة، والشباب المبتكر، مؤكدا أنه وجب من الآن الاعتناء بكافة الكفاءات الموجودة في الجزائر العميقة.
- إعفاءات جبائية تصل الى خمس سنوات مع تمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من إنشاء مؤسساتهم بعيدا عن البيروقراطية وعن كل ما يمكن أن يعرقل عملية الابتكار .
- إنشاء أرضية رقمية الهدف منها محاربة البيروقراطية لكي تتم كل الإجراءات الإدارية والتعاملات عبر الانترنت على مستوى الأرضية الرقمية التي ستكون موحدة و تسهل للشباب الجزائري كل الإجراءات دون استخراج أي وثائق أو التوجه إلى أي إدارة إذ لا يوجد شروط لدخول الأرضية الرقمية وأنها مفتوحة للجميع.
- وضع العديد من القوانين من طرف الوزير المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة التي ستساهم في ترقية واستحداث المؤسسات الناشئة وتوسيع مجالات نشاطها و دعم الابتكار في الجزائر.
- دعوة وزير المالية المستثمرين و مختلف أصحاب رؤوس الأموال الى دعم المؤسسات الناشئة من خلال تمويلها قصد السماح لذا ببروزها و ولوجها السوق الوطنية و الدولية.
- إعلان مجمع الحديد و الصلب بالجزائر (ايميتال)عن افتتاح مخبر لمساعدة و تاطير رؤساء المؤسسات الناشئة.
- إعلان الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر عن إنشاء
- خلية للإصغاء والوساطة لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة بقصد الاستماع إلى انشغالاتهم وتذليل كل الصعوبات التي تعترض مشاريعهم.

[1] – ديناوي أنفال عائشة ، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات واليات الدعم"** ، حوليات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر،المجلد7 ،العدد 2020 ص337 .

- كشف المدير العام للخزينة العمومية، بالجزائر العاصمة، عن إنشاء شركة عمومية ذات رأسمال استثماري تمولها أساسا البنوك العمومية، من أجل تمويل الشركات الناشئة.
- تأكيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالجزائر أنه سيتم وضع على مستوى المناطق الصناعية فضاءات مصغرة لفائدة المؤسسات الناشئة و المبتكرة لإرساء و توسيع استخدامات التكنولوجيا الرقمية لفائدة مؤسسات النسيج و الجلود.
- تمويل مشاريع تخرج الطلبة خصوصا المشاريع التي لها علاقة بخطة الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كتأسيس المؤسسات الناشئة.
- ضرورة الحرص على أهمية تحسين المؤشرات المالية للوقاية من الأزمات المالية التي قد تؤدي إلى اندثار المؤسسات الناشئة[1].

ثانيا: تطوير نظام ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها :

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة الى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي الى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود للانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي الى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة من خلال:

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح وسائط الدفع الالكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من اجل التمويل التشاركي .
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة.
- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين .
- إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الاعمال الحرة والمقاولين الذاتيين .
- تعزيز دور المؤسسة الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية .
- إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية [2].

ثالثا: المؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

بالعودة إلى القانون الجزائري نجد أن الدولة من خلال منظومتها القانونية التي اعتمدتها سواء في النظام الاشتراكي أو النظام القائم الذي يتجه نحو اقتصاد السوق ، قد اعتمدت الدعم ك سياسة وكبرنامج مس العديد من القطاعات الحيوية على غرار التجارة والصناعة .كما فتحت هذا الدعم على كل المتعاملين لاقتصاديين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي على التراب الجزائري آخرها المؤسسات الناشئة يمكن تقسيمها إلى مؤسسات ذات طابع اداري ، مؤسسات ذات طابع خاص:

[1] – دينـاوي أنفال عائشة ، زرواط فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره، ص337.**

[2] – www.premier.gov.dz

أولا: المؤسسات ذات الطابع الإداري : لعل من الآليات التي تعتمدها كل البلدان لدعم نشاطها الاقتصادي هو خلق مؤسسات متخصصة في الدعم في حد ذاته .وهو ما تم بالفعل بالنسبة للمؤسسات الناشئة والمتمثلة في القانون الجزائري في هيئات إدارية والمتمثلة في:

– إنشاء وزارة مكلفة بترقية المؤسسات الناشئة.

– مديرية مركزية خاصة بترقية المؤسسات الناشئة.

– مؤسسة تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة .

01– إنشاء وزارة خاصة ذات صلة بدعم المؤسسات الناشئة :بمجرد التصريح بأهمية الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ضمن السياسة الاقتصادية التي يجب أن تعتمدها الدولة في برنامجها الجديد تم تعديل اسم الوزارة المهتمة بالمؤسسات الاقتصادية الجديدة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20–01 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة [1] والذي صاحبه إصدار مرسوم تنفيذي رقم 20–45 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة [2]، حيث تم النص صراحة في المادة الأولى منه على اعتبار المؤسسات الناشئة وعلى غرار المؤسسات الصغيرة ضمن السياسة العامة للحكومة وبرنامجها مع توكيل الوزير المكلف بذلك إعداد برنامج وطني لذلك.

إن إقحام المؤسسات الناشئة ضمن البرنامج العام للحكومة بواسطة الوزارة المنشأة لهذا الغرض يعتبر في حد ذاته دعما مباشرا لهذه المؤسسات .فوجود أعلى هيئة في الحكومة تعتني بهذه المؤسسات معناه إعطائها الأفضلية والأولوية عند ممارسة نشاطها من خلال الوسائل التي تحتاجها للتطور والتواصل في السوق الذي تنشط فيها لاسيما في مسألة مواجهة أخطار السوق . والدليل على ذلك الصلاحيات المخولة للوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة والمتمثلة في:

– تنفيذ السياسة وإستراتيجية الدولة في مجال تطوير وترقية المؤسسات الناشئة.

– ترقية. وتطوير المؤسسات الناشئة.

– اقتراح كل تدبير من شأنه تحفيز إنشاء المؤسسات الناشئة وتسهيل الإجراءات مع دعم تنافسيتها وديمويتها.

– اقتراح كل أسلوب الدعم في مجال الابتكار والتمويل مع اقتراح كل تدبير تشريعي أو تنظيمي في صالح هذه المؤسسات الناشئة[3].

---

[1] – المرسوم الرئاسي رقم 20–01 مؤرخ في 02 جانفي سنة 2020 ، **يتضمن تعيين أعضاء الحكومة**، ج ر العدد 01 صادر في 05 جانفي سنة 2020.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 20–254 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2020، **يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة**، ج ر العدد 12 صادر في 26 فبراير سنة2020 .

[3] – المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20–254 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2020، **مرجع سبق ذكره**.

من أهم الإجراءات القانونية و التنظيمية التي اتخذتها الجزائر لتجسيد فكرة المؤسسات الناشئة نجد:

02- استحداث وزارة منتدبة تسمى ب "وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة و اقتصاد المعرفة":

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01 / 20 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، تعمل تحت وصايتها اللجنة الوطنية لمنح علامات مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي 254/20 تساهم في تشكيلها 09 وزارات بمثليين لها المذكورة في نص المادة 03 من هذا المرسوم، بحيث يعين أعضائها بقرار من وزير المؤسسات الناشئة و اقتراح من الوزارة الوصية لهم، و أضيف شرط الخبرة في أعضاء اللجنة في مجال المؤسسات الناشئة تتولى هذه الأخيرة منح " علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر و " حاضنة أعمال "، و الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو التخفيف من الإجراءات بحيث تجتمع كل الإدارات المعنية في لجنة واحدة لاكتساب إحدى العلامات الثلاثة.

03- استحداث " البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة":

والتي يتم من خلالها إرسال طلبات إنشاء مؤسسة ناشئة مرفقة بالوثائق المحددة طبقا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي245 / 20 ، و التي سبقا دراستها [1].

04- مؤسسة ترقية وتسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة:

تم إنشاء مؤسسة متخصصة في تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20- 356 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية و تسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة و يحدد مهامها و تنظيمها وسيرها التي تعمل على تقديم كل ما تحتاجه المؤسسات الناشئة لتأسيسها و نموها و استمرارية نشاطها.

كما تعمل على إنشاء وتسيير الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة، بالتالي فهذه المؤسسة تعد دعم مؤسساتي قوي للمؤسسات الناشئة فهي محاطة بعدة ضمانات والإشراف المباشر للدولة[2].

باعتبارها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وفق ما هو منصوص عليه في هذا المرسوم التنفيذي في المادة الأولى منه فوجود هذا النوع من المؤسسات هو تدعيم للهيئات الإدارية التي تساعد المؤسسات الناشئة. فبالتفحص الدقيق نستنتج التدخل الكبير لهذه المؤسسة في تقديم كل ما تحتاجه المؤسسات الناشئة لتأسيسها ونموها واستمرارية ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة من حيث مساهمتها في إنشاء الهياكل والهيئات المدعمة لهذه المؤسسات سواء نشاطها .في مكلفة بالتنفيذ الصارم لسياسة الحكومة في من زاوية المساعدة على الحصول على الابتكار والمعلومة والأموال و التأطير وإبرام العقود والتعامل مع المؤسسات الوطنية والأجنبية.

فهذه المؤسسة التي تم إنشائها يمكن اعتبارها بمثابة **الأب– إن صح التعبير** –الذي يوجه ويضبط عمل المؤسسات الناشئة مادامت هي التي تعمل على إنشاء وتسيير الهياكل المدعمة للمؤسسات الناشئة وهو الأمر

---

[1] – جغدم بن ذهبية ، فنينخ عبد القادر، **الإستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة القانون ، المجلد 10 ، العدد 01 ، السنة 2021 ، ص ص 80 – 62 .

[2] –

الذي يجعلها في مأمن مادامت أن تلك المؤسسة تعمل تحت رقابة مباشرة للدولة .معنى ذلك أن مؤسسة ترقية وتسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة هي دعم مؤسساتي قوي ومضاعف بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تجد نفسها محاطة بعدة ضمانات قوية من كل الزوايا وبإشراف مباشر للدولة. فوجود هذه المؤسسة في حد ذاته هو **ضمان الدولة** وهو المطلوب في قاموس النشاط الاقتصادي من باب تدخل الدولة لضمان المؤسسات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني[1].

05- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329 – 20 المؤرخ في 2020 / 11 / 22 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 296 – 96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .يستفيد الشاب صاحب المشر وع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من:

– مساعدة مجانية(استقبال ،إعلام، مرافقة ، تكوين.)

– امتيازات جبائية.

– الإعانات المالية (قرض بدون فائدة.)

مهام واهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، كما تقوم أيضا بتنظيم دورات تدريبية لتكوينهم وتجديد معارفهم في التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

– مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– دعم وتقديم المساعدة ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

–إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، تطبيقا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

[1] – مرسوم تنفيذي 20–356، مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر العدد 73 صادر في 6 ديسمبر سنة2020 .

-متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات[1].

ثانيا: الهيئات ذات الطابع الخاص :

بالإضافة على الهيئات الإدارية الداعمة لنشاط المؤسسات الناشئة فقد تم إنشاء هيئات أخرى تحمل طابع خاص باعتبارها موجهة لترقية عمل المؤسسات الناشئة من زاوية تمويلها أو مساعدتها على النمو .ويتعلق الأمر بكل من صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة شركات الاستثمار ويضاف إليها حاضنات الأعمال.

01- إنشاء صندوق دعم تمويل المؤسسات الناشئة:

بعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسات الناشئة و المزايا الممنوحة، تم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في 03-10-2020خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي احتضنه المركز الوطني للمؤتمرات بالعاصمة، وتتمثل أهمية إنشاء هذه الآلية التمويلية في تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك و ما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي كونها آلية تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة [2].

الميزة التي يتميز بها الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ، أنه لا يطلب من صاحب المشروع ضمانا، فهو يطلب من صاحب المشروع الحصول على علامة المؤسسة الناشئة من طرف اللجنة الوطنية فقط، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون لدى صاحب المشروع – مشروع مبتكر، أما المخاطر فقد يتحملها الصندوق الوطني للتمويل المؤسسات الناشئة، خاصة و أن الدولة هي التي تقوم بتمويله، فهو مفتوح على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، فإيجاد الصندوق لتمويل المؤسسات الناشئة أمر إيجابي لكنه لا يكفي للاستثمار في المؤسسات الناشئة، فهذا الصندوق هو عبارة عن صناعة مالية تتكون من عدة فاعلين، منها المال العمومي من جهة و من جهة أخرى المستثمرين الخواص و رجال الأعمال الذين يساهمون في تمويل هذا النوع من المؤسسات.

هذا الصندوق سيكون مفتوح على الاستثمار الوطني والأجنبي لأن الاستثمار يجب أن يكون عالمي لأن طبيعة الربح للمؤسسات الناشئة يختلف عن طبيعة الربح للمشروع العادي، كون أن المؤسسات الناشئة تتميز بالربح

---

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 54 ، 2003/09/10 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 **المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، المادة6 ، ص. 6 .

[2] – عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **مرجع سبق ذكره** ، ص44 .

السريع، فالحكومة الجزائرية تعمل على وضع إطار قانوني للمؤسسات الناشئة، يجعلها تستفيد من دعم مالي للدولة ومن دعم مالي خارجي، ومن دعم مالي لأصحاب المشاريع المبتكرة[1].

02- حاضنات الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري:

تتسم المؤسسات الناشئة بالفعالية في المجال الاقتصاد ي، إلا أنها تعترضها صعوبات كثيرة قد تكون سبب في عدم تجسيدها، و من هذه المشاكل مشكل التمويل، لأن المؤسسات المصرفية لا تعير اهتمام لهذا النوع من المؤسسات بحجة أن معدل نجاحها ضئيل، كما أنها تفتقر لضمانات اللازمة للاستفادة من القروض، لذا تم التفكير في إنشاء أجهزة مختصة لمرافقة هذه المؤسسات على الأقل في المدى المتوسط و المتمثلة في شركات رأس المال الاستثماري و حاضنات الأعمال .

02-01 شركات رأس المال الاستثماري:

في الجزائر ورد هذا النوع من الشركات في القانون رقم 06-11المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري و الذي ينص في المادة 2 منه علي ما يلي "**:تهدف شركة الرأسمال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أ و شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أ و النمو أ و التحويل أ و الخوصصة."**

تضيف المادة 04 من نفس القانون ما يلي ": تتمثل كيفيات تدخل شركة الرأسمال الاستثماري فيما يأتي[2]:

- رأسمال المخاطرة الذي يشمل:
- رأسمال الجدوى" أو رأسمال الانطلاقة "قبل إنشاء المؤسسة.
- رأسمال التأسيس في مرحلة إنشاء المؤسسة.
- رأسمال النمو "تنمية طاقات المؤسسة بعد إنشائها.
- رأسمال التحويل" استرجاع المؤسسة من قبل مشتر داخلي أ و خارجي.
- استرجاع مساهمات و /أ و حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري أخر.

02-02 حاضنات الأعمال في الجزائر:

حاضنات الأعمال في الجزائر هي الأخرى حديثة النشأة، اعتمدتها الحكومة الجزائرية كآلية لدعم المؤسسات حديثة المنشأة و مساعدة حاملي الأفكار في تجسيد مشاريعهم، وردت في المرسوم التنفيذي 03-78 المتضمن القانون الأساس ي لمشاتل المؤسسات الذي ينص في المادة 02 منه على ما يلي "**مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب**

[1] - قارة رابح، " **أهمية رأس المال الاستثماري كآلية لتمويل الصناعات الناشئة** "مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08 ،سنة 2017 ص43.

[2] - مجموعة مؤلفين، **المؤسسة الناشئة والحاضنات**، مجموعة أبحاث، الجزء الأول، طبعة 2021، مطبعة منصوري، الوادي، ص ص 38-41 .

النص" المشاتل" وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية: فهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات،"...وأهم المهام الموكلة لحاضنات الأعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 تقوم بما يلي:

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة .
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد .
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل .
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عام لا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها .

و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 السالف الذكر استعمل المشرع الجزائري مصطلح حاضنات الأعمال و استحدث اللجنة الوطنية التي تتكفل بمنح علامة حاضنة الأعمال و ذلك بتوفير مجموعة من الشروط التي تستوجب على كل هيكل يرغب في الحصول على علامة حاضنة أعمال حيث يقوم بتقديمها للجنة الوطنية و هذه الشروط حددها المشرع الجزائري في الفصل السادس من المرسوم التنفيذي 20-254 السالف الذكر.

عرف العمل بنظام الحاضنات لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة تأخرا ملحوظا في الجزائر ولكن هذا لم يمنع من ظهور حاضنات أعمال رائدة في مختلف تخصصات ريادة الأعمال ومن أمثلة هذه الحاضنات [1]:

حاضنة أعمال سيلا بس sylabs

تأسست عام 2015 ، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي ، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الجزائري ويتم ذلك من خلال دعم رواد الاعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري ، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم ، كما تهدف الى تطوير النظام البيئي لريادة الاعمال من خلال التواصل والتقرب من صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الاعمال في الجزائر.

حاضنة أعمال سابير بارك بسيدي عبد الله :

وتعرف بالوكالة الوطنية لترويج لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في قطاع العام تأسست عام 2004 يقع مقرها الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله الجزائر العاصمة وتهدف هذه المؤسسة الى إنشاء نظام بيئة ريادي الوطني من خلال تشجيع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة الفعالة في الاقتصاد الجزائري .

حاضنة أعمال بيكوس :

يقع مقر بيكوس في مدينة الجزائر المحمدية بالجزائر ومنذ ذلك الحين تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية بالإضافة الى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الاعمال تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حوار ريادة الاعمال .

حاضنة أعمال فكرة تيك:

[1]-موقع https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria تاريخ الاطلاع 10 /2023/05.

تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن بالعاصمة وتعد المؤسسة التابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا وتتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التدريبات.

حاضنة معهد حبة :

وهو معهد في شكل حاضنة تابع للعالم الجزائري المغترب بروفيسور بلقاسم حبة تقع في بلوزداد الجزائر العاصمة معهد حبة حاضنة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الاعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مثل think thank fablabs كما تملك مجلسا علميا لتقيم المشاريع ومراقبتها.[1]

الحاضنات الجامعية(حاضنة أعمال الجامعة مسيلة) :

بغية تطور وتشجيع الأفكار الإبداعية والريادية في الوسط الجامعي والمساهمة في تحويل هذه الأفكار الى مشاريع منتجة تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية لمرافقة هذه المؤسسات من خلال تشكيل هيئات على مستوى الجامعة وتتمثل في دار مقاولاتية في بعض الجامعات أو حاضنات أعمال في جامعات أخرى وتعتبر حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف بالمسيلة نموذج ناجح من الحاضنات في الوسط الجامعي .

تهتم حاضنة أعمال جامعة المسيلة برواد الاعمال من ذوي الكفاءات الجامعية للطلبة والباحثين القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع ومؤسسات ناشئة ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع، خدمات، منتجات ، نماذج أعمال، أو اختراعات.وضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الصناعة، التجارة،الصيدلة والطب، الاتصالات تكنولوجيا المعلومات، الطاقة والطاقة المتجددة، الرسكلة والبيئة،

أو أي تقنية تهدف الى استثمار المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة ونجاحها، وتطوير عملها لترقى الى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة تحت شعار لديكم الفكرة ولدينا الدعم والمرافقة.

بالإضافة إلى أن هناك حاضنات أعمال استحدثت مؤخرا تتمثل في حاضنة أعمال جامعة المدية، جامعة البليدة 1، جامعة قالمة، جامعة الوادي، جامعة عنابة، جامعة ورقلة، جامعة بومرداس، جامعة بسكرة، جامعة غرداية، جامعة تلمسان، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة.

[1] – موقع حاضنة جامعة المسيلة

المبحث الثاني :ظاهرة الفقر بالجزائر.

إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في دول العالم ومنها الجزائر ، فقد تعرض النسيج الاجتماعي إلى صدمة عنيفة لاسيما في العشرية السوداء وما تبعها من تفاقم حجم الفقر و ما انجر عنه من مظاهر كالتهميش و الحرمان التي انعكست على المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة وأهدافها في التقليل من ظاهرة الفقر في الجزائر:

لقد اعتمدت الجزائر العديد من المخططات والسياسات التي تساهم في التقليل من ظاهرة الفقر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، ولهذا سوف نقوم بتقييم وسائل مكافحة الفقر في المجتمع لأجل الوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها .

الفرع الأول:ادوار وأهداف المؤسسات الناشئة .

أولا: ادوار وأهداف المؤسسات الناشئة الرامية لمكافحة الفقر

01- ادوار المؤسسات الناشئة الرامية لمكافحة الفقر:وتتمثل أهمها في مايلي:

- الحد من البطالة وتوفير مناصب العمل.
- التجديد في الخدمات و المنتوجات المقدمة.
- استغلال الثروات المحلية.
- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.
- انخفاض مستلزمات رأسمال المطلوبة وصغر القروض والمخاطر المنطوية عليها.
- نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا.
- بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها [1].
- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي [2].
- محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية [3].

---

[1] – حمدان عبيد الفاعوري، مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، 31 – 29 ماي 2005 م، ص16 .

[2] – نبيل، جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع" مجد"، بيروت، لبنان، 2007 ، ص ص94 – 93 .

[3] – عيسى آيت عيسى، **سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2011 / 2010 ، ص 8 .

02: أهداف المؤسسات الناشئة الرامية لمكافحة الفقر: تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق أهم الأهداف وهي مكافحة والقضاء على ظاهرة الفقر من خلال العديد من البرامج والطرق المستحدثة وتوفير العديد من فرص العمل من خلال الأهداف الآتية[1]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية...الخ.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- إ عادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- تهدف أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمثل القدرة المالية أو الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تتميز بقدرتها الفائقة على توفير فرص عمل حقيقة هذا ما يقلص من حجم البطالة من جهة، وما تمتلكه من حماس وتحفيز عاليين نظرا لملكيتها الفردية من جهة أخرى.
- العمل على خلق وزيادة فرص العمل الجديدة، لاسيما بالنسبة لذو ي الكفاءات والمواهب، وتوجيه جيل الشباب ورجال الأعمال نح و مشاريع عالية التكنولوجيا[2].

---

[1] – محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**" ، جامعة الأغواط، الجزائر، 09 – 08 أفريل 2002 ، ص ص4 . 2 .

[2] – مجموعة مؤلفين، **المؤسسة الناشئة والحاضنات**، مجموعة أبحاث، الجزء الأول، طبعة 2021، مطبعة منصوري، الوادي، ص21.

ثانيا:المؤسسات الناشئة، فرصة الجزائر للانطلاق نحو التنمية المستدامة:

01- قرارات الحكومة لدعم المؤسسات الناشئة:

أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها، حيث ثم تناول عرض حول آليات مساعدة المقاولاتية وقيودها وحدودها في تمويل المؤسسات الناشئة ،كذلك الشروع في دراسة المقترحات المعبر عنها بخصوص إنشاء نظام جديد لتمويل هذه المؤسسات الفتيه خلال مختلف مراحل نضجها، وتتمثل هذه القرارات في[1]:

- إنشاء مجلس اعلي للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستضفي الى مراجعة النصوص الموجودة من اجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة الذي يجري انجازه من قبل شركة سونطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

- تهيئة الجماعات المحلية المساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة والعمل على توسيعه الى كامل التراب الوطني

02- النموذج الاقتصادي الجديد لمساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

حدد الرئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** في العام الأول من عهدته في موقع الإذاعة الجزائري ، أهم معالم الخطة الجديدة الممتدة عبر ثلاث مراحل الى أفاق سنة 2024 من خلال النقاط التالية[2]:

---

[1] - بوشارية عبد الرزاق واخرون، **المؤسسات الناشئة startup كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية** -دراسة حالة الجزائر - مذكرة تدخل ضمن متطلبات على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021-2022.ص ص 35-37.

[2] - بوشارية عبد الرزاق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- النموذج الاقتصادي الجديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة الناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الأعلى نسبة من الإدماج الوطني.
- تفعيل مليون مؤسسة مصغرة وناشئة بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة.
- تطوير المؤسسات المصغرة الناشئة والناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي وبعث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصل بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الابتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.
- تسهيل منح القروض و دعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية ودعم المؤسسات الصغيرة وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم ترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.
- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة ، وإصلاح و عصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي.

الفرع الثاني: الآليات المساعدة للمؤسسات الناشئة في القضاء على الفقر في الجزائر:

أخذت عدة هيئات ووكالات على عاتقها متابعة ودعم المؤسسات الناشئة و من اجل مساعدتها على مكافحة الفقر في الجزائرمن خلال تقديم مختلف الآليات والطرق من بينها:

1- البرامج الحكومية:

قامت الحكومة الجزائرية في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المنخفضة، الفائدة والإعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث أجهزة مختلفة هي

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[1] .

[1]- مطاي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص13 .

وتوفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، منها القروض المدعومة والمخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري المشروعات المصغرة والصغيرة[1].

2- البنوك :بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها ،وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر[2].

3- صندوق الزكاة :يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، تم إنشاؤه سنة 2003، ويعمل على جمع أموال الزكاة عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية والبريدية، ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات أو قروض لتمويل المشاريع المصغرة للشباب، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات وهي :اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على مستوى كل ولاية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر[3].

4- التمويل الأصغر: تم التطرق الى مفهوم هذه الآلية سابقا ومن أهم أدواره في مكافحة الفقر ما يلي [4]:

- التخفيف من ظاهرة الفقر و البطالة.
- رفع مستوى المعيشة.
- زيادة وترشيد المدخرات المحلية.
- استخدام التكنولوجيا المحلية.
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة.
- توفير الخدمات و خدمات الإنتاج.
- استخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة.

---

[1] – عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول **إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16 – 15 نوفمبر، ص6 .

[2] – مرجع نفسه، ص ص 6-7.

[3] – ولد الصافي عثمان،" **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد2 ،01-09-2020 ، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية،جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص

[4] – مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص02-03.

- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.

- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

المطلب الثاني: تحديات وأفاق نجاح المؤسسات الناشئة في القضاء على الفقر في الجزائر:

عزمت السلطات الجزائرية في السنوات القليلة الماضية على غرار أغلب دول العالم، إلى إعادة دفع عجلة التنمية الاقتصادية مستدامة .فبدت بوادر اللجوء إلى نمط اقتصاد قائم على المعرفة كخيار استراتيجي كون المعرفة مادة خام لا تنفذ تحتاج فقط إلى خلق بيئة اقتصادية تقوم على ديناميكية مؤسسات سميت" بالمؤسسة الناشئة المختلفة، إلا أنها تلقت العديد من الصعوبات والتحديات ولكن في نفس الوقت لها آفاق تمثلت فيما يلي:

الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها من جهة، ومرافقتها من جهة أخرى فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكاريه من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة، وتتمثل أهم هذه التحديات في أن دورها في التشغيل والحد من الفقر بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم وربما يرجع ذلك الى مايلي:

أولا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تعتبر الشركات الناشئة الجزائرية من بين الشركات العربية التي واجهت العديد من التعثرات والعقبات نذكر منها ما يلي[1]:

1-1 التمويل : تتفق كل الشركات الناشئة بأن أبرز تحدي أمامها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو بتمويل نمو لتوسيع أعمالها أو بتمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين أفراد شركات الذين يعرضون أموالهم لضخها فيها .لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع أنو تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة الجزائرية التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لا تتفق مع رؤيتها.

2-1 السوق الصغير:

مع أن الشركات الناشئة الجزائرية عددها قليل إلا أن هذا له تبريره بصغر حجم السوق العربي عموماً والجزائري خصوصا هناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغيرا سواء عدد السكان نسبة انتشار الإنترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني،...الخ.

[1] – دياوي أنفال عائشة ، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات واليات الدعم"** ، حوليات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر،المجلد7 ،العدد 2020 ص333 .

1-3 التشريعات:

الجزائر لا تحوي قوانين الشركات الخاصة بها على أية مواد تتعلق بالشركات الناشئة. بل معظم قوانينها تعود لعقود مضت لم تكن قد ظهرت عبارة الشركات الناشئة حتى .ومعاملة المؤسسة الناشئة مثلها مثل أي شركة محدودة المسؤولية يضيف عليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها.

1-4 رواد أعمال بدون خبرة:

تأسيس شركة ناشئة يحتاج لخبرات متنوعة من رواد الأعمال.

1-5 فريق العمل:

تعاني الشركات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل.

1-6 توظيف المواهب المناسبة:

حتى إذا امتلك صاحب المشروع المهارات الإدارية المطلوبة فإنه سيظل بحاجة إلى إيجاد المواهب المناسبة للعمل معه لضمان نجاح شركته الناشئة.

1-7 ضعف مهارات البحث عن التمويل:

يجب النظر إلى الخطط المستقبلية وجمع الأموال بناء على احتياجات الشركات الناشئة في الوقت الحالي والمستقبلي.

1-8 تقديّم المنتج المناسب للسوق المناسب:

يجب اختيار الوقت المناسب لتقديم منتج يتناسب مع احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم وتوقعاتهم، ويجب أن يحل مشكلة لا تعالجها المنتجات التي في السوق.

1-9 مشكلة تسويق المشروع:

ينبغي اختيار اتجاهات التسويق التي تناسب مشروعك، والقنوات التسويقية المناسبة، وتبدأ بإعداد خطة وميزانية للوصول للعملاء والعملاء المحتملين.

ثانيا:الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

إضافة الى ما تم ذكره فإنها تواجه العديد من الصعوبات منها:

- ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع المؤسسات الناشئة فقد أوضحت الدراسات أن نجاح المؤسسات الناشئة يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك.
- قصور الوعي بأهمية المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التقدم والازدهار ومدى تأثير إسهاماتها في التنمية والتشغيل ضعيف لا يحب المخاطرة.
- غياب الحوافز الداعية إلى العمل خارج القطاع العام المهيمن.
- نوعية التعليم المتدنية.
- عدم الموائمة بين العرض والطلب على التشغيل.

الفرع الثاني:أفاق ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة الى زيادة الاهتمام و دعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد و البحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، إن بوادر هذا الاهتمام تجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة و اقتصاد المعرفة أوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم و تقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل و توفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات .

أولا: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

من أهم آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:

– وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها ،سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأسمال المخاطر.

– إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.

– مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار.

– وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات ، بإشراك البورصة ورأسمال الاستثماري ، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين ، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي" شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.

– إنشاء" مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.

–من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاه د نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق الم رحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.

–إصلاح معمق للنظام الجبائي و كل ما يتبعه من تنظيمات و تحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة و المؤسسات ت الصغيرة و المتوسطة.

– قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالا ت الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضاف ة بهدف ضمان تطوير أدائها لما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.

كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية

قرارالإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية.

ثانيا: مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر :

يرى الخبير الاقتصادي، عبد الرحمان عية، أن الوزارات المنتدبة الجديدة ذات الطابع الاقتصادي، التي تم استحداثها في خضم التشكيل الحكومي الجديد والتحول الذي تشهده الجزائر في طريق الإصلاح العميق، أنها تحمل مفهوما واحدا، خاصة المؤسسات الناشئة . وأكد نفس الخبير، أن مستقبل المؤسسات الناشئة يفرض على الوزارات الوصية التي تتشارك في الإشراف على هاته المؤسسات، القيام بعملية المرافقة قصد القضاء على الإفلاس التي يتربص بها، وإعادة بعثها من جديد ولإعادة الثقة لأصحابها من أجل ارتقائها لتصبح مؤسسات صغيرة.

وقال الخبير الاقتصادي، بخصوص الوزارت المنتدبة، الجديدة، فيما يخص وزارة الحاضنات، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، فهي تحمل نفس المفهوم لمختلف المؤسسات الناشئة، معتبرا الأخيرة خطأ غير منطقي وجب تداركه لتحسين مردودية المؤسسات بما يعود بالنفع على أصحابها وخدمة الاقتصاد الوطني . ودعوة القائمين على هاته المؤسسات ت الناشئة بتغير الذهنيات وخلق جو مناسب لتكوين هاته المؤسسات التي تعول عليها الدولة بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعالا في اقتصاد البلاد وخلق فرص عمل للشباب، مشيرا في نفس السياق أن تخرج من القوقعة التي عاشتها خلال السنوات الماضية . وأوضح ذات المتحدث، بخصوص التسمية الجديدة للوزارت المنتدبة أنها ذات طابع اجتماعي أكثر منها اقتصادي، حيث طالب عية امن أصحاب هاته المؤسسات التغير في أدائها والخدمة التي تقدمها الذي يتأتى من تغير الذهنيات، حسبه، كما دعا للعمل على محاربة العراقيل الإدارية التي تواجه مستقبل المؤسسات الناشئة والصغيرة.

من جهة أخرى، دعا الخبير الاقتصادي عية، وزير المالية الجديد، عبد الرحمان راوية، إلى تهيئة الجو الملائم للمؤسسات الناشئة من أجل الرقي بها إلى مصاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إستراتجية تقوم على السرعة في دراسة الملفات ومنح القروض خاصة على مستوى البنوك، حيث قال عية أن الوزير الجديد– القديم لم يوفق في السابق وعرف قطاع المالية في وقته تباطؤ نوعا ما، مطالبا إياه بمرافقة هاته المؤسسات .

هذا ويعلق أصحا ب المؤسسات الناشئة آمالا كبيرة على الوزارة المنتدبة الجديدة المكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لمعالجة كل الإشكالات التي تعترضهم في الميدان، حيث يتطلعون لإزالة العراقيل البيروقراطية وحل إشكال التجارة الإلكترونية، ولم لا تنظيم لقاء بين جميع أصحاب المؤسسات الناشئة للخروج بحلول ممكنة لتطوير عملها بدورهم.

خلاصة الفصل:

اعتبرت المؤسسات الناشئة محورا أساسيا في سياسة عمل الحكومة الجزائرية ، خاصة و أنها جزء من الوسائل التنمية الاقتصادية المستدامة التي يجب تعزيزها لكونها مستحدثة للثروة والمناصب الشغل، وتقليل نسب البطالة باعتمادها على سياسات واستراتجيات مختلفة قصد معالجة الآثار السلبية المترتبة على أفراد المجتمع.

فللمؤسسات الناشئة دور مهم في ذلك عن طريق زيادة استثماراتها وتوسيع نشاطها االإنتاجي في المجالات التي ترتبط بالفئات الاجتماعية الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لكن من خلال ما تم دراسته فأن دور المؤسسات الناشئة يبقى نشاطه محدود و بنسبة قليلة في مكافحة الفقر والبطالة، لأن الدولة لازالت تسيطر على الاقتصاد الجزائري، ولم تفتح المجال الواسع للاستثمارات الخاصة المرتبطة بالفقراء سواء الوطنية أو الأجنبية، والدليل على ذلك مناصب الشغل المستحدثة التي يوفرها القطاع الخاص تبقى ضئيلة مقارنة بالمناصب التي توفرها القطاعات الحكومية.

و هو ما أثر سلبا على مساهمة المؤسسات الناشئة في مكافحة الفقر.

الخاتمة

تعتبر المؤسسات الناشئة محورا أساسيا في سياسة عمل الحكومة الجزائرية ، خاصة و أنها جزء من الوسائل التنمية الاقتصادية المستدامة التي يجب تعزيزها لكونها مستحدثة للثروة والمناصب الشغل، فحرصا من السلطات الجزائرية على دعم الطاقات الشبابية للمشاركة في بناء اقتصاد جديد من خلال دعم مشاركتهم ومرافقتهم لإنشاء المؤسسات المصغرة الناشئة الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تتجه نحو اقتصاد قائم على الابتكار، يكون فيه العنصر البشري الأداة الأساسية الأولى لتطويره والرفع من مردود يته.

و في إطار تحفيز ودعم هذه المؤسسات الناشئة كرست الدولة الجزائرية مجهودا جبارة في إنشاء مجموعة من آليا ت الداعمة المستحدثة ، فأصبحت الشركات الناشئة الخيار الأمثل في مجال الأعمال باعتبارها أرضًا خصبة مهمة لخلق فر ص العمل وقد اعتبرتها الدولة الجزائرية من السياسات الناجحة للتقليل من نسب البطالة والتخفيف من ظاهرة الفقر كما تساعد في خلق الثروة والتي بدورها تضمن عودة الاقتصاد إلى مسار النمو العالمي ، وباستمرار وتيرة الابتكار في المؤسسات الناشئة الجزائرية في التسارع وقد أصبح من السهل إنشاء مؤسسة ناشئة ولكن من الصعب المحافظة عليها في ظل بيئة لا تخلو من التحديات و التحفيزات والابتكار.

وقد تمحورت الدراسة التي قمنا بها في معرفة أهمية المؤسسات الناشئة ودورها في القضاء على ظاهرة الفقر أو التقليل من نسب انتشاره في الجزائر و استنتجنا منها النقاط التالية:

– تساهم المؤسسات الناشئة إحداث التوازن بين المعرفة الفكرية والعملية للعنصر البشري.

– الملكية الفكرية في المؤسسات الناشئة محفّز حاسم للابتكار والإبداع، وهما بدورهما مفتاحا نجاح أهداف التنمية المستدامة، فوحدها براعة العقل البشري كفيلة بتطوير حلول جديدة من أجل القضاء على الفقر،وتعزيز الاستدامة الزراعية وضمان الأمن الغذائي ، ومحاربة الأمراض، وتحسين التعليم ، وحماية البيئة وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الديون ، وزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للأعمال.

من جهة أخرى تواجه المؤسسات ت الناشئة تحديات كبيرة فمنها ما يتعلق بغياب إرادة سياسية وعدم توفير التمويل اللازم ومنها ما يتعلق بالافتقار للكوادر البشرية المؤهلة.

Conclusion

Emerging enterprises are considered an essential axis in the Algerian government's work policy, especially since they are part of the means of sustainable economic development that must be promoted because they are wealth and job creators. Emerging startups aimed at strengthening the national economy, especially as Algeria is moving towards an innovation-based economy, in which the human element is the first basic tool for its development and raising its revenues.

Within the framework of stimulating and supporting these emerging institutions, the Algerian state has devoted tremendous efforts to establishing a set of innovative supportive mechanisms, so that startups have become the ideal choice in the field of business as they are an important fertile ground for creating job opportunities. It also helps in creating wealth, which in turn guarantees the return of the economy to the path of global growth, and the continuous pace of innovation in Algerian startups is accelerating. It has become easy to create a startup, but it is difficult to maintain it in an environment that is not without challenges, incentives and innovation.

The study that we conducted focused on identifying the importance of emerging institutions and their role in eliminating the phenomenon of poverty or reducing its prevalence rates in Algeria, and we concluded from them the following points:

Emerging institutions contribute to achieving a balance between intellectual and practical knowledge of the human element.

Intellectual property in emerging enterprises is a critical catalyst for innovation and creativity, which in turn are key to the success of the sustainable development goals. Only the ingenuity of the human mind can develop new solutions in order to eradicate poverty, enhance agricultural sustainability, ensure food security, fight diseases, improve education, protect the environment and accelerate the transition to Low debt economy, increase productivity and raise business competitiveness.

On the other hand, emerging enterprises face great challenges, some of which are related to the absence of political will and the failure to provide the necessary funding, and others related to the lack of qualified human cadres.

النتائج:

– أصبح التوجه نحو المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج المحققة.

– التوجه الجديد للدولة هو دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة كونها تساهم في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

– تشكل المؤسسات الناشئة أحد أهم أولويات الدولة الجزائرية في إطار تكثيف الاقتصاد الوطني مع التغييرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، إذ أن دعم وضمان دوامها ومن ثم تطور هذه المؤسسات مرتبط بمهمة الدولة التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرات الخاصة، من حيث التسهيل لإنشائها، توفير فرص العمل من خلالها.

– وجهود الدولة المبذولة من طرف السلطات من أجل ترقية هذا القطاع باستخدام تلك الآليات قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين .

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

إن تفعيل مؤسسات الدعم للمؤسسات الناشئة مرهون ببذل المزيد من المجهودات من خلال عقد ندوات ولقاءات علمية وتطبيقية للتحسيس بأهمية هذه المؤسسات الداعمة لفئة الشباب التي تمتلك الإبداع والابتكار والتكنولوجية بتوجيههم نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات الناشئة.

– إنشاء أنظمة تحفيزية لتشجيع نشاط شركات ناشئة واعدة في الجزائر.

توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة ووضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع كقاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والإنترنت عالي التدفق.

–إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومراكز البحث من أجل خلق مشاريع ومؤسسات ناشئة ذات قدرة تكنولوجية عالية، والعمل على تثمين الابتكارات ونتائج البحث العلمي.

– ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة الإدارية منها لإنشاء مؤسسات ناشئة وابتكاريه.

–مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة، ومساعدتهم في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل والانتشار في السوق.

– تكوين أصحاب المؤسسات الناشئة ومستخدميها في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية وإدارة الأعمال.

بلا شك أن الاقتصاد والتسيير مجالان يتأثران بقوة الابتكار فيما يخص إدارة مشاريع تحقق قيمة اقتصادية أكبر وضمان فرص العمل والنمو الاقتصادي

وفي هذا الصدّد تعد المؤسسات الناشئة أفضل المؤهلين لذلك، بفضل حجمها ومرونتها ومشاريعها المبتكرة المربحة والناجحة، حيث تبرز قدرتها الفعالة على المساهمة في هذا النمو، ومرونة تسييرها.

قائمة المراجع

– بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start–up دراسة حالة الجزائر** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع ، العدد 2،جامعة 20اوت1955، سكيكدة ، الجزائر، 2018.

– جغدالي نجاة، المؤسسة الناشئة **Start–up في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية–دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020.

– بخيتي علي ، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد 12، العدد 4، المركز الجامعي تيبازة 2020.

– ليث عبد اله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2019.

– بسويح منى، وآخرون، **واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020.

– قادري سيد احمد، موالي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة–دراسة حالة مشتلة ادرار**– مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2020–2021.

– مصطفى بورنان، علي صولي، **الاستراتجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد01، 2020 .

– فتيحة نعار، **تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، المجلد16، العدد03 خاص، 20121.

– دندن جمال الدين، **المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة**، برنامج الملتقى الوطني الإفتراضي،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 10مارس 2022.

– زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014–2015.

– حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003.

– ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الوطني حول استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18–19 افريل 2012.

– بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMبسكرة)، الملتقى الوطني حول

استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19- افريل 2012.

- احمد طرطار، سارة حليمي، **حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولتية-التكوين والفرص- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7-8 افريل 2010.

- عبيدات عبد الكريم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ،البليدة، 2006 .

- نبيل **جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2007 .

- حلاق محمد بدر الدين، **القرض الايجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021-2022.

- علاء الدين بوضياف، زبير محمد، **دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2010.

- أحمد رمزي سياغ ، ياسين تليلي، **دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر**،دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، المجلد 20 ، العدد 1، الجزائر 2020 .

- كريم محمد حمزة، **تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22-23 تشرين الأول 2000 المنعقدة في بيت الحكمة بعنوان (الفقر والغنى في الوطن العربي) ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.

- عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاول، بيروت، 2001.

مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2007.

-جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، بيروت 2002.

- محمد عبد الله الرفاعي، "**معوقات بيانات قياس الفقر**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الإحصائي الأول، المعهد العربي للتدريس والبحوث الإحصائية، عمان الأردن، 12-13 نوفمبر 2007.

- ناصر دادي، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2010.

- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب-الآثار-الحلول**، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، دار الفكر الجامعي 30شارع سويتر- الإسكندرية، 2008.

- اسماعيل قيرة واخرون، **عولمة الفقر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، النزهة الجديدة، القاهرة، 2003.

– بوعوينة سليمة ، **ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.

– حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة** –حالة صندوق الزكاة في الجزائر– رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010–2011 .

عزيزة بن سمينة بن عمار، **الدول النامية وازمة المديونية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010، ط1.

عراب فاطمة الزهراء ، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة**، دراسة قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، جامعة الطاهري محمد بشار الجزائر،المجلد 08 ،عدد01 ، 2021.

لمين عبد الحميد وحساين سامية، **تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر** :قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي –254 20 ، المجلد 5 ، العدد 2 ،2020 .

[1] – محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2009 2008 .

زايدي أيوب، بن حريره نزيه، **دور التمويل الأصغر في دعم المؤسسات الناشئة،دراسة حالة – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية– (ANADE)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة تسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020.

بوعنيني سميحة، كرومي آسية،" **دراسة تقييمة لواقع التمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في**" ، مجلة حلويات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،المجلد 7 ، العدد 03 ،31–01–2021.

واضح فاطمة، بن سعدي شهيناز، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري،2021 .

بلعة جويدة، **رأس المال المخاطر، طريقة رائدة لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية**، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية .والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، مارس 2021 .

– نجار حياة، **رأسمال الاستثماري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة**، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية"، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، مارس2021.

– بن فاضل وسيلة، طافر زهير، **التمويل التشاركي كآلية جديدة مبتكرة لتمويل قطاع المؤسسات الناشئة** ، دراسة لتجارب عالمية رائدة ، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان :إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة .جيجل، مارس2021 .

– بلعما أسماء،" **التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة قرض تمويل المؤسسات الناشئة، إشارة إلى منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد5 ، العدد2 ، جامعة أحمد دارية، ادرار، الجزائر، 2020 ،.

– لمين مراد ،" **التنظيم القانوني لتنفيذ التمويل بآلية الاعتماد الإيجاري**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018 .

– مطاي عبد القادر وآخرون،" **التمويل الأصغر في الجزائر...بين الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** "مجلة **شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد 03 ، مارس 2018 ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر،2018 .

– عمران عبد الحكيم، **تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،2016 .

– مفيد عبد اللاوي، ناجية صاحلي، **إستراتجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية جامعة صفاقس، تونس ، 27 جوان 2013 .

– ديناوي أنفال عائشة ، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات واليات الدعم"** ، حوليات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر،المجلد7 ،العدد 2020.

– جغدم بن ذهبية ، فنينخ عبد القادر، **الإستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة القانون ، المجلد 10 ، العدد 01 ، السنة 2021 .

– قارة رابح، " **أهمية رأس المال الاستثماري كآلية لتمويل الصناعات الناشئة** "مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08 سنة2017 .

– مجموعة مؤلفين، **المؤسسة الناشئة والحاضنات**، مجموعة أبحاث، الجزء الأول، طبعة 2021، مطبعة منصوري، الوادي.

حمدان عبيد الفاعوري، **مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، 31 – 29 ماي 2005.

– نبيل، جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان،2007 .

– عيسى آيت عيسى، **سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2011 / 2010 .

– محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**" ، جامعة الأغواط، الجزائر، 09 – 08 أفريل 2002 .

– مجموعة مؤلفين، **المؤسسة الناشئة والحاضنات**، مجموعة أبحاث، الجزء الأول، طبعة 2021، مطبعة منصوري، الوادي.

بوشارية عبد الرزاق واخرون، **المؤسسات الناشئة startup كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية** –دراسة حالة الجزائر – مذكرة تدخل ضمن متطلبات على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021–2022.

– عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول **إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16 – 15 نوفمبر.

– ولد الصافي عثمان،" **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 2،01–09–2020 ، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية،جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

– قانون رقم 15–21 مؤرخ في 30ديسمبر2015 **يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** ج.ر.ج.ج عدد 71، الصادر في 30ديسمبر2015، المعدل والمتمم بقانون رقم 20–01 المؤرخ في 30مارس 2020، ج.ر.ج.ج العدد20، الصادر بتاريخ 05افريل2020.

– المرسوم التنفيذي 254 – 20 ، من المرسوم التنفيذي 254 – 20 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر سنة 2020 **يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر "و " حاضنة أعمال "وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها**، ج .ر العدد 55 ، الصادرة في 21 سبتمبر . 2020

– القانون رقم 11/06 مؤرخ في 25 يوليو 2006 ، **يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري**، ج.ر.ج.ج، العدد 42، صادر بتاريخ 25 يونيو 2006 .

– قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14افريل 1990، **يتعلق بالنقد والقرض**، ج.ر.ج.ج ، العدد 16، الصادر في 18 افريل 1990.

أمر رقم 09/96 ، المؤرخ في 10جانفي 1996، **يتعلق بالاعتماد الايجاري**، ج.ر.ج.ج، العدد 03، الصادر في 09 يوليو 1996 .

المرسوم الرئاسي 13/04 المتعلق بجهاز القرض المصغر **الجريدة الرسمية الجزائرية**، الجزائر، العدد، 06 25-01-2004 .

المرسوم الرئاسي رقم 20-01 مؤرخ في 02 جانفي سنة 2020 ، **يتضمن تعيين أعضاء الحكومة**، ج ر العدد 01 صادر في 05 جانفي سنة 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2020، **يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة**، ج ر العدد 12 صادر في 26 فبراير سنة2020 .

- مرسوم تنفيذي 20-356، مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، **يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها**، ج ر العدد 73 صادر في 6 ديسمبر سنة2020 .

- الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 54 ، 2003/09/10 ، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 **المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، المادة 6 .

المراجع باللغة الفرنسية:

- Mohamed, Chouam Bouchama, Kourbali Baghdad, Etat des incubateurs en Algérie Cas de L'incubateur de L'INTTIC d'Oran, Revue algérienne d'économie et gestion, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université d'Oran 2 Mohamed BenAhmed, 2016, Volume 9, Numéro 1.

- Guessous, Ayoub, L'impact du crowdfunding sur le financement des startups, Mémoire En vue de l'obtention du titre de Master en Gestion internationale des PME, Université Trois-Rivières du Québec, canada, 2019.

- A startup is: "a venture carried out to produce new products and services in conditions of high uncertainty about a history not longer than 10 years", Agata Gemzik-Salwach, Paweł Perz, Startups financing in Poland, Humanities and Social Sciences, University of Information Technology and Management in Rzeszow, N 3 volume: 1014,Pologne,2019. -

مواقع الانترنت:

https://www.startupranking.com/countries

www.premier minester.gov.dz

موقع https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria